

الحوكمة وتجارب المستقبل

إلى المفكرين الكبارين

د. فؤاد مرسى

د. اسماعيل صبرى عبد الله



سلسلة دراسات أفاق استراكية ١*

الكتاب: العولة وخدبات المستقبل

المؤلف: محمود أمين العالم

المشرف على السلسلة: أحمد عبد القوي زيدان

صادر عن مركز أفاق استراكية

مدير المركز: صلاح عدلي

تليفون: 23921315 (202)

فاكس: 23921315 (202)

العنوان: 3 شارع البطل أحمد عبد العزيز - غايدين

البريد الإلكتروني: ataqeg@yahoo.com

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/١٧٠٠٩

التجهيزات الفنية
وكالة 11/15 للدعاية والنشر والتسويق



www.15-11.net
E-mail: info@15-11.net
باب القوق - 20 شارع عبد العزيز خاويش - متفرع من شارع محمد
محمود برج الانشطة - الدحل الثاني - الدور الخامس - شقة 514
تليفون 27957033 (202)

المقدمة

هذه السلسلة وهذا الكتاب

تصدر هذه السلسلة من كراسات آفاق اشتراكية في إطار مواصلة تاريخ طويل من العطاء الفكري للماركسيين المصريين الذين كان لهم دور كبير في تطوير الفكر السياسي والاجتماعي في مصر.

فاليسار الاشتراكي بصفة عامة والماركسي بصفة خاصة لعب بعد الحرب العالمية الأولى دورا هاما في التبشير بالفكر الاشتراكي، والدفاع عن التنوير والتفكير العلمي، وقد تزايد هذا الدور في الأربعينيات والخمسينيات وكان عنصرا هاما في إثراء الرؤية السياسية، فهو الذي ربط بين النضال الوطني ضد الاستعمار وبين النضال الاقتصادي الاجتماعي ضد الإقطاع والرأسمالية الكبيرة وبين النضال الديمقراطي ضد الملكية والحكم المطلق. ومن ثم تغيرت ونطورت شعارات الحركة الوطنية وحدثت طبيعة الحلف الوطني وقواه الاجتماعية والسياسية في مواجهة الحلف الاستعماري الرجعي والقوى المساندة

له. كما كان للفكر الاشتراكي أثره الكبير على فكر الضباط الأحرار وحركة ثورة يوليو.

واستطاع المفكرون الاشتراكيون أن يؤسسوا مدارس فكرية كان لها تأثير كبير على الأجيال التالية في مجالات العلوم الاجتماعية كالإقتصاد والتاريخ والاجتماع والفلسفة والنقد الأدبي. كما كانت لهم إسهاماتهم البارزة في الآداب والفنون في الشعر والرواية والسينما والمسرح والفن التشكيلي والفنون الشعبية والصحافة.

واستمر عطاء المفكرين الاشتراكيين في السبعينيات حيث قدموا أفكارا نقدية لظاهرة التبعية للإمبريالية وأكدوا على مواقفهم الثابتة والقديمة ضد الصهيونية مع تمييزهم الواضح بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كأيدولوجية عنصرية استعمارية استيطانية.

وكان للفكر الاشتراكي دوما منابر ومجالاته التي دافعت عن الجماهير الشعبية والطبقة العاملة وجسدت أحلامها وآمالها بما يؤكد عمق توجه هذا التيار وانحيازه للثقافة التقدمية والجوانب الإيجابية في ثراث الشعب المصري.

ونحن في مركز أفاق اشتراكية نسعى إلى مواصلة هذا التراث العظيم للمفكرين الاشتراكيين مستهدفين تطوير الجوانب الإيجابية فيه، وتجنب الظواهر السلبية. مع مراعاة ألا يتم ذلك في ملكوت الفكر فقط، وإنما في جدل مع الواقع باعتبار أن الممارسة هي مقياس صدق

ولقد أصدر المركز ستة أعداد من مجلة أفاق اشتراكية حتى الآن لاقت جأوبا وترجيها من أطراف اليسار والقوى السياسية مما شجعنا على الإقدام على إصدار هذه السلسلة من دراسات أفاق اشتراكية مستهدفين من ذلك تحقيق هدفين أساسيين:

الأول: تقديم الفكر الاشتراكي في ضوء التطورات العالمية والمحلية بشكل بسيط يحترم عقلية القارئ.

الثاني: قراءة الواقع المصري وفقا لهذا الفكر من أجل معرفة أكثر عمقا لهذا الواقع من ناحية. وإغناء وتجديد هذا الفكر وتطويره انطلاقا من الواقع من ناحية ثانية.

وكل ذلك بهدف أن يصبح الفكر النظري والسياسي أداة تلهم الاشتراكيين في سعيهم للتغيير. ومصباحا ينبير الطريق الطويل في نضالهم من أجل تحقيق الحلم الكبير. حلم إنهاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

ولقد حرصنا أن نبدأ هذه السلسلة بكتاب «العولة وتحديات المستقبل» وهي دراسة للكاتب والمفكر الماركسي محمود أمين العالم نشرت كمقدمة للعدد التاسع عشر من سلسلة قضايا فكرية. ونعيد نشرها لأنها تمثل رؤية علمية عميقة تستند إلى التحليل والمنهج الماركسي لفهم ظاهرة العولة باعتبارها أعلى المراحل التي وصل إليها النظام الرأسمالي في العصر الحديث. ولإدراكنا أنه لا يمكن فهم ما يحدث في العالم وفي بلادنا دون فهم

هذه الظاهرة وخليتها.

وميزة هذه الدراسة أنها لم تكتف فقط بالاستناد إلى المنهج الماركسي في تحليل ظاهرة العولمة، وإنما هي أيضا نتاج جدل فكري ونظري عميق مع عدد من كبار الكتاب والمفكرين، مثلها في ذلك مثل معظم كتابات ودراسات الأستاذ محمود العالم.

والكتاب في هذه الدراسة يتصدى لموقفين يمثلان خطرا كبيرا

الموقف الأول: يدعو إلى الاستسلام لهذه العولمة والهيمنة الرأسمالية باعتبارها قدرا تاريخيا لا فكاك منه في صورته الراهنة، وبالتالي الدعوة إلى حتمية الاندماج أو التكيف الهيكلي معها دون حفظ أو مراعاة للخصوصيات والهويات الثقافية والمصالح القومية.

الموقف الثاني: لا يقل خطرا عن الأول وهو إنكار هذه العولمة الرأسمالية والاكتفاء بإدانتها والاستعلاء الفكري عليها والتمترس داخل خصوصية قومية شوفينية أو هوية ثقافية سلفية مغلقة مستغنية عن كل ما يتحقق في عصرنا من منجزات ومعارف علمية وتكنولوجية، ومعارك سياسية واجتماعية وحوارات وصراعات فكرية وثقافية في مواجهة هذه العولمة الرأسمالية.

ويخلص الكاتب إلى أن كلا الموقفين يفضيان إلى نتيجة فاجعة واحدة هي الانتحار الثقافي لمصلحة هذه الهيمنة الرأسمالية، والخروج من التاريخ كما قال الدكتور فوزي

منصور.
والبدل الإيجابي من وجهة نظر الكاتب يتمثل في النضال
من أجل عولة بديلة إنسانية ديمقراطية والتصدي تصديا
إيجابيا لهذه العولة الرأسمالية التي تكاد تجعل من
وحدة الحضارة الإنسانية هذا الكسب التاريخي العظيم.
لا قرية واحدة - كما يقال - بل غابة عالمية واحدة..
وفي الجزء الثاني من الكتاب يتعرض الكاتب بالبحث
والتحليل لمفهوم الثقافة والحضارة. ويتناول دور المثقفين
في مواجهة تحديات العولة الرأسمالية والهيمنة
الأمريكية في عصرنا الراهن.

أقلام استرالية

العودة ..
وتحديا للمستقبل

ما يزال الغموض أو الالتباس أو اختلاف الدلالات يكتنف مفهوم العولة في تناوله وتداوله بين العديد من العلماء والمفكرين والمثقفين في ساحة الفكر العربي المعاصر. ولعلنا نجد هذا الأمر نفسه - بمستويات مختلفة - في ساحة الفكر الإنساني المعاصر عامة. وهو أمر طبيعي في لحظة ميلاد أي مفهوم جديد. أو حتى مجرد صياغة مصطلح جديد. والعولة - بغير شك - مصطلح جديد. يعبر عن مفهوم جديد كذلك. وإن لم يكن مفهوماً جديداً كل الجدة. ذلك أنه لا يعبر - في تقديري - عن قطيعة معرفية مطلقة عما سبقه من مفاهيم في مجاله المعرفي. وإنما عن تطور مفهومي متوافق مع تطور موضوعي. كما سوف نفصل بعد ذلك.

على أن هذا الغموض أو الالتباس أو الاختلاف في الدلالة. قد لا يرجع فحسب إلى جدة العولة - مصطلحاً ومفهوماً - وإنما هو نتيجة كذلك لاختلاف الرؤى والمواقف وتنوع المناهج المعرفية والسلوكية إزاء المتغيرات الشاملة التي تخلقنا وما تزال تتخلق تخلقاً موضوعياً في بنية العلاقات والمفاهيم والقيم والصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية. القومية منها والدولية. طوال السنوات الخمسين - أو العشرين خاصة - الماضية. كما أنه نتيجة لطبيعة التعامل والتفاعل - إيجاباً وسلباً - مع مكتشفات الثورة العلمية الثالثة في مجالات المعلوماتية والاتصالية والبيولوجية. وما أفضت إليه هذه الثورة من منجزات تكنولوجية باهرة لا تتوقف أبداً عن التغيير والتطوير الخلاق للعديد من المعطيات الموضوعية والرؤى الثقافية السائدة. ولهذا أصبحت العولة

ذات دلالة أيديولوجية تختلف باختلاف الرؤى والمواقف إزاء الأوضاع الثقافية والقومية والدولية. كما تختلف مدى الاستيعاب المعرفي لهذه الثورة العلمية ولطبيعة التعامل المنهجي والعملي مع منجزاتها التكنولوجية والتوظيف المجتمعي والإنساني لها.

هذا - في تقديري - هو مصدر الغموض والالتباس واختلال الدلالات في مصطلحاتها ومفهومها.

العولمة ظاهرة موضوعية تاريخية

على أن العولمة - رغم اختلاف دلالتها الأيديولوجية - باختلاف الرؤى والمواقف منها - ظاهرة موضوعية تاريخية وليست مجرد أيديولوجية ذات دلالات مختلفة. وهنا لابد أن نميز - بادئ ذي بدء - بين العولمة والعلاقات الدولية والعالمية فما أكثر ما يتم الخلط بينها.

فالعلاقات الدولية - كما يدل عليها اسمها - هي علاقات من التعامل بين الدول المختلفة سواء في إطار علاقات دبلوماسية أو تجارية أو عسكرية أو خالفية أو ثقافية أو سيطرة إلى غير ذلك. وتختلف هذه العلاقات باختلاف طبيعة العلاقة ومداه وعمقها. ولكنها لا تتخذ شكلاً نسبياً ثابتاً شاملاً. وسنجد تجليات لهذه العلاقات طوال التاريخ القديم والحديث بمستويات وأشكال مختلفة.

أما العالمية فهي صفة هذه العلاقة عندما لا تقتصر على علاقة ثنائية أو أكثر وإنما تشكل نسفاً من العلاقات بين

دول العالم أو معظمها في مرحلة من مراحل التاريخ عبر مساحة ممتدة نسبيا مكانيا وزمنيا. ولقد تجلت هذه العالمية بشكل نسبي في بعض الحروب المحدودة بحدود العالم القديم. كما تجلت في بعض الحملات العسكرية والاستيطانية طوال القرن التاسع عشر. ولكن لعل الحريين العالميتين الأولى والثانية في عصرنا الراهن أن تكون من أكثر أشكال هذه العالمية توسعا نسبيا. كما تتجلى وتجلت هذه العالمية كذلك في العديد من الشركات المتعددة القومية والمعاهدات الدولية التجارية والجمركية والمرورية والسياسية والقانونية والثقافية والأمنية إلى غير ذلك. ولعل تشكيل عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى ثم هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة عقب الحرب العالمية الثانية أن تكون من أبرز أشكال هذه العالمية وأشدها توسعا وشمولاً جغرافيا وسياسيا. والتي كانت نتيجة للتحالف العالمي العملي بين النظامين الأيديولوجيين المتعارضين الاشتراكي والرأسمالي في الحرب العالمية الثانية وانتصارهما على العدوانية والتوسعية النازية. ثم كانت الحرب العالمية الباردة التي اندلعت بين هذين النظامين عقب نهاية الحرب العالمية الثانية تجلدا آخر لنسق ملتبس آخر من هذه العلاقات العالمية يقوم على التعاون المشترك والصراع الحاد في الوقت نفسه داخل إطار مشروعية دولية فرضها التوازن النسبي والذرى بين هذين النظامين.

على أنه مع الثورة العلمية الثالثة - كما سبق أن ذكرنا - في مجالي المعلوماتية والاتصالية خاصة - ومع فشل التجربة التنموية الاشتراكية السوفيتية وتفكك المنظومة

الاشتراكية. أخذت العلاقات الدولية تنتقل انتقالاً حاسماً من حالة العالمية إلى حالة العولمة. ولم يكن انتقالاً مفاجئاً. بل كان انتقالاً موضوعياً متصاعداً من حالة القوة إلى حالة الفعل على حد التعبير الأرسططالي. أي من حالة الكمون والإمكان إلى التخلق والتحقيق والاكتمال. ولهذا فالعولمة ظاهرة موضوعية تاريخية حديثة تجاوزت دلالتها حدود العلاقات الدولية العالمية، وتخلقت بداياتها الأولى في رحم الأنظمة الإقطاعية في أوروبا ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي. في نمط إنتاجي محدد جديد مختلف تماماً عن الأنماط الإنتاجية السابقة هو نمط الإنتاج الرأسمالي.

وعندما نتكلم عن نمط إنتاجي. فنحن لا نقصد - كما قد يتصور البعض - أنه يقتصر على طابع اقتصادي سائد فحسب. ذلك أن مفهوم نمط الإنتاج يعبر عن مركب موحد من أبعاد ثلاثة متداخلة متفاعلة هي البعد السياسي والاقتصادي والثقافي. وبرغم أن البعد الاقتصادي هو البعد الأساسي الحاكم عامة في النهاية دون إغفال فاعلية البعدين الآخرين. السياسي والثقافي. فإن أحد هذين البعدين قد يكون عاملاً حاسماً حاكماً في ظروف وشروط تاريخية ومجتمعية معينة.

ويتميز نمط الإنتاج الرأسمالي بوجه خاص بطبيعته التنافسية والتوسعية والتركيز الذي يفضي إلى الاحتكار. دون أن يلغى الطبيعة التنافسية - سعياً وراء تعظيم الربح والسيطرة. موظفاً أبعاده الثلاثة - المشار إليها - بحسب الظروف المختلفة.

ولقد تخلق هذا النمط الرأسمالي - كما ذكرنا - في أوروبا وأخذ يتوسع ويتنامى داخلها. مطورا ومبدعا أشكالاً جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشكيلات القومية. فضلا عن المنجزات العلمية والتكنولوجية والمفاهيم الفكرية والثقافية والقيم الأخلاقية والجمالية. وأخذ يتوسع ويتنامى كذلك خارج القارة الأوروبية متسلحا بمختلف أساليب ووسائل التدخل والغزو والسيطرة العسكرية والسياسية والتجارية والثقافية وبها جميعا. سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وأصبح هذا النمط الرأسمالي يمتد اليوم إلى كل أرجاء الأرض وإن تفاوت مستوى خرقه من مجتمع إلى آخر بين من أسهموا وبسهمون في إنتاج هذا النمط وإعادة إنتاجه وتطوره والامتداد به وتعميمه باستمرار. وبين من يسهمون إسهاما هامشيا في هذا الإنتاج. وبين من يغلب على علاقاتهم بهذا النمط طابع التبعية والاستهلاك. وهكذا أصبح هذا النمط الرأسمالي المعمم عالميا يمثل مستوياته المختلفة ما يمكن أن نسميه موضوعيا - بصرف النظر عن أحكام القيمة الإيجابية أو السلبية - حضارة عصرنا الراهن. إنها تحقيق موضوعي لوحدة إنسانية شاملة لأول مرة في التاريخ ذات غط إنتاجي محدد سائد على اختلاف مستوياته. ولهذا فإن هذه الحضارة الرأسمالية التي أصبحت معممة عالميا لم تعد محض حضارة أوروبية أو غربية - كما توصف عادة - إلا من حيث نشأتها الأولى. وإنما هي - برغم هذه النشأة واستمرار غلبة المركزية الأوروبية عليها - حضارة رأسمالية عالمية. إنها امتداد متطور لنمط الإنتاج الرأسمالي منذ القرن السادس عشر حتى

الثمانينيات من هذا القرن العشرين. ففي هذه الثمانينيات أخذ هذا النمط الرأسمالي ينتقل نقلة كيفية من حالة العالمية التي كانت تتمثل في التوسع والاحتكار والتركيز في أشكال متنامية مختلفة من الكارتيلات والسنديكات والترسعات أي الاحتكارات الكبرى داخل المجال القومي الواحد. ثم بين احتكارات متعددة القومية إلى الحالة التي نصفها بالعولة، التي تتمثل في هيكله العالم كله وقولبته داخل نمط الإنتاج الرأسمالي بمستوى أو بأخر.

وينجلي هذا في السيادة العالمية للاحتكارات الرأسمالية الكبرى متعددة القومية التي أصبحت لها قوانينها الذاتية ومؤسساتها الخاصة غير المحكومة بشكل مباشر من دولها القومية. وإن لم تكن منفصلة أو معزولة عنها تماما. وقد حُفقت هذه العولة نتيجة لثلاثة عوامل موضوعية أساسية: أولها الطبيعة التوسعية التنافسية ذات التوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. والعامل الثاني هو فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية وتفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية التي كانت تشكل قطبا عالميا مناقضا للقطب الرأسمالي العالمي في الحرب الباردة التي كانت دائرة بين هذين القطبين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أفضى هذا العامل الثاني إلى إضعاف حركة التحرر الوطني في بلدان الجنوب أو العالم الثالث عامة، التي كانت تستند سياسيا وتنمويا وتسليحيا على القطب الاشتراكي بمستوى أو بأخر. كما كانت تسانده موضوعيا في الوقت نفسه في معركته مع القطب الرأسمالي بكتلتها التي كانت تسمى

بكتلة عدم الانحياز أو مجموعة باندوخ والتي كانت في جوهرها جبهة معادية للإمبريالية. أما العامل الثالث فهو الثورة ^{لعسكرية} العملية الثالثة التي أخذت تتنامى منذ الحرب العالمية الثانية وحقق وما تزال تواصل تحقيق منجزات تكنولوجية باهرة في مجالي الاتصالات والمعلومات التي تكاد اليوم تزيل حدود المسافات المكانية والزمنية وتضاعف مضاعفة شبه إعجازية من قوى الإنتاج وتفجر طاقات وإمكانات واكتشافات معرفية ثورية وتغيرية لا حدود لها.

ولقد أسهمت هذه العوامل الثلاثة لا في التعجيل بالتوسع والهيكلية الرأسمالية عالميا فحسب. بل في تعميق النمط الرأسمالي نفسه وجذيره موضوعيا وتحقيق سيادته وسيطرته عالميا بأبعاده الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وهكذا خرج المشروع الرأسمالي من سوقه القومية لا كمنطلق إلى أسواق العالم ليعود بعد ذلك إلى سوقه القومية بحصيلة مكتسباته من مواد أولية وعوائد تجارية ومضاربات بنكية وفوائض قيم استغلالية إلى غير ذلك. وإنما أصبح العالم كله سوقا واحدة يتحرك فيها المشروع الرأسمالي أو المشروعات الرأسمالية متعددة أو عابرة القوميات. تنتج وتوزع عناصر إنتاجها. وتناجر وتضارب وتقيم بنوكها الدولية الخاصة وأدواتها التبادلية والتعاملية والأمنية والمعرفية والإعلامية والثقافية والبحثية والعلمية. وتوجه الأفكار والقيم وتصوغ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والهيئات الدولية توسيعا لدائرة احتكاراتها

وسيطرتها وتعطيها لأرباحها. خارج السيطرة المباشرة لدولها القومية. بل توظيفها لخدمة مصالحها.

هل العولمة أعلى مراحل الإمبرالية؟

ومنذ أكثر من مائة وخمسين عاما كاد كارل ماركس وفردريك إنجلز أن يرسموا بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعيشها نحن اليوم في نهاية القرن العشرين! في بيانها «الشيوعي» الصادر عام ١٨٤٨ نقرأ الفقرات التالية: «تكتسح البرجوازية مدفوعة بحاجتها إلى أسواق أبدا جديدة الأرض بأسرها. فلا بد لها من أن تعيش في كل مكان وأن تستغل في كل مكان. وأن تقيم العلاقات في كل مكان (...) أعطت البرجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها. ورغم أنسي الرجعيين العميق. انتزعت البرجوازية من الصناعة قاعدتها القومية. فالصناعات القومية القديمة دمرت. وبلحق بها يوميا مزيد من الدمار. وحلت محلها صناعات جديدة أصبح تبنيتها من جميع الأمم المنحصرة مسألة حياة أو موت. ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد الأولية المحلية بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعدا. وتستهلك منتجاتها لا داخل البلد فحسب بل في جميع أنحاء العالم (...) وعلى أنقاض الانعزال القطري والقومي القديم. القائم على الاكتفاء الذاتي. تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم. وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادي لا يقل صحة بخصوص الإنتاج الفكري (...) بالإتقان السريع لأدوات الإنتاج وبالتحسين الدائم لوسائل

المواصلات جـر البورجوازية إلى تيار الحضارة حتى أشد الأمم همجية. أما رخص منتوجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التي تشن هجوما عنيفا على جميع الأسوار الصينية. وبها ترغم على الاستسلام أشد(الهمج)مراسا في عداء الأجانب. وتقود قسرا جميع الأمم، تحت طائلة الهلاك، إلى تبني نمط إنتاج البورجوازية، وترغمها. مهما أبت، على إدخال الحضارة المزعومة إليها. أو قل ترغمها على أن تصبح برجوازية. وباختصار فهي تخلق عالما على صورتها(..). مثلما أخضعت الريف للمدينة والبلدان الهمجية وشبه الهمجية للبلدان المتحضرة... طوعت الشعوب الفلاحية للشعوب البرجوازية والشرق للغرب»^(١).

ومنذ أكثر من ثمانين عاما أي عام ١٩١٧ صدر كتاب «الإمبريالية أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية» لفلاديمير إيليتش لينين الذي يشخص فيه سمات الرأسمالية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، فيتكشف صدقية ما تنبأ به «البيان الشيوعي» فالتنافس الرأسمالي أخذ ينحول إلى أشكال من التركيز الاحتكاري في مجال الإنتاج والتسويق والبنوك. وتبرز ظاهرة الرأسمالية المالية دون أن تلغى هذه الظاهرة الاحتكارية والمالية، الطبيعة التنافسية لرأس المال بل تضاعفها وتفاقمها. سواء داخل البلد الواحد أو خارجها. وذلك بالتوسع والتنافس على المستوى العالمي بين الاحتكارات القومية المختلفة. مع ازدياد التركيز وتشكيل احتكارات أكبر فيما بينها متعددة الأصول القومية. ثم لا تلبث فيما بعد أن تتشكل منها احتكارات أكبر متخطية

للمحدود القومية نفسها^(١٧). ويطلق لينين على هذه الاحتكارات اسم الإمبريالية، فالإمبريالية عنده هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار وهو يحددها في سمات أساسية: تركيز الإنتاج والرأسمال تركيزاً يفضي إلى نشأة الاحتكارات.

- تصدير رأس المال إلى جانب تصدير البضائع
- تشكيل اخادات رأسمالية احتكارية عالمية تفتسم العالم فيما بينها.
هذه هي سمات الإمبريالية التي يعتبرها لينين «أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية»^(١٨).

في ضوء هذا وتأسيساً على ما سبق أن عرضنا له من خول كيفي لنمط الإنتاج الرأسمالي في السنوات العشرين الأخيرة إلى ما أسميناه بالعولة، هل من الجائز أن نعتبر هذه العولة هي «أحدث (أو أعلى) مراحل الإمبريالية»؟!

الواقع أننا نجد هذا التساؤل بشكل مبكر في كتاب «الإمبريالية أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية» على لسان كاوتسكي وإن يكن بدلالة مختلفة إذ يقول «من وجهة النظر الاقتصادية الصرف، ليس من المستحيل أن تختار الرأسمالية مرحلة جديدة أخرى تشمل فيها سياسة الكارتيلات السياسية الخارجية، هي مرحلة «الإمبريالية العليا» أي مرحلة «ما فوق الإمبريالية». مرحلة اخاد الدول الإمبريالية في العالم بأسره، لا الصراع فيما بينها. مرحلة انتهاء الحروب في نظام الرأسمالية، مرحلة «استثمار مشترك للعالم من قبل الرأسمال المالي المتحد في النطاق العالمي»^(١٩) ويقول في

موضع آخر «هل يمكن أن تراح السياسة الإمبريالية الراهنة
بسياسة جديدة. سياسة « الإمبريالية العليا » (الأولترا -
إمبريالية ULTRA IMPERIALISME) التي خل محل الصراع
بين الرساميل المالية الوطنية. استثمار العالم كله بصورة
مشتركة من قبل رأسمال مالي عالمي موحد؟ إن مثل هذه
المرحلة الجديدة في الرأسمالية أمر معقول على كل حال.
وهل يمكن تحقيقها؟ لا توجد بعد الممهدات لحل هذه المسألة». ^(١)
ويتهم لينين كاتسكي بأنه بنظرية « الإمبريالية العليا»
أو «ما فوق الإمبريالية » هذه. إنما يسعى لطمس بل إلغاء
التناقضات داخل الرأسمالية ذاتها. ويتساءل: «هل هناك
على صعيد الرأسمالية وسيلة أخرى غير الحرب لتسوية
عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم رأس المال
من جهة واقتسام الرأسمال المالي للمستعمرات و«مناطق
النفوذ»^(٢) من الجهة الأخرى؟ ويؤكد «لا يستطيع الاحتكار في
نظام الرأسمالية أن يزيل المزاخمة من السوق العالمية بصورة
نهائية ولبرهة طويلة»^(٣)

ويقول «إن الإمبريالية. هي عهد الرأسمال المالي والاحتكارات
التي تحمل في كل مكان النزعة إلى السيطرة لا إلى الحرية.
وننتاج هذه النزعة هي الرجعية على طول الخط في ظل
جميع النظم السياسية. وتفاقم التناقضات لأقصى حد...»
يشدد بوجه خاص. كذلك الظلم القومي والميل إلى الإلحاق
أي الاعتداء على الاستقلال الوطني (ذلك لأن الإلحاق ليس إلا
الاعتداء على حق الأمم في تقرير مصيرها).^(٤)
على أننا عندما نتساءل حول ما إذا كان من الجائز أن نعتبر

العولة في الأوضاع الرأسمالية الراهنة هي «أحدث (أو أعلى) مراحل الإمبريالية» لا نقصد ما قصده كAUTOSKY من طمس التناقضات والصراعات بين الاحتكارات الرأسمالية الكبرى. ونهاية الحروب فيما بينها. في مرحلة «الإمبريالية العليا». وإنما قصدنا استمرار الإمبريالية مع تفاقم تركيزها وتناقضاتها وصراعاتها في مرحلة العولة نفسها بل ونتيجة لها كذلك. ما قد يجيز لنا أن نعتبر العولة هي «أحدث (أو أعلى) مرحلة للإمبريالية». إنه مجرد تساؤل في رحلتنا إلى مفهوم العولة.

الرأسمالية تجدد نفسها

ولهذا نعود إلى قراءة مفهوم العولة عند بعض المفكرين العرب المعاصرين لها ولنا. فما أكثر هذه القراءات اتفاقا واختلافا فيما بينها. ونبدأ بكتاب عميق رائد في هذا الموضوع برغم جاهله غير اللائق في الحوار الدائر اليوم في فكرنا حول العولة. إنه كتاب «الرأسمالية تجدد نفسها»^(١) للمفكر والمناضل الفقيه الدكتور فؤاد مرسي. لقد صدر هذا الكتاب في مارس ١٩٩٠. وظاهرة العولة قد أخذت تبرز قبل أن تصاغ تسميتها هذه. وإنما كان فؤاد مرسي أطلق على الشركات المتخطية للقومية اسم المشروع الكوني ترجمة لعنوان كتاب بارنت ومولر الذي يعرفانه بأنه «أول مؤسسة في تاريخ البشرية. مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم». يرى فؤاد مرسي في مقدمة كتابه «أن الرأسمالية تمر اليوم في مرحلة جديدة من مراحل تطورها. فإذا كانت قد مرت من قبل

بمرحلة الرأسمالية التجارية، ثم الصناعية فالاحتكار والمالية فإنها تمر اليوم بمرحلة ما بعد الصناعة». ولا يقصد بهذا أن الرأسمالية قد تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يقصد أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطور قوى الإنتاج. استناداً إلى العالم والتكنولوجيا. ولهذا يرى أن الصراع العالي اليوم يجري حول العمل والتكنولوجيا، فهي إذن رأسمالية ما بعد الصناعة^(١١). ولهذا يكاد فؤاد مرسى يجعل من الثورة العلمية والتكنولوجية أساس هذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية، وإن كان يؤكد في الوقت نفسه «استمرار النظام الإنتاجي للرأسمالية القائم على الملكية الخاصة لرأس المال، واستمرار مشاكلها الداخلية التي تتكرر وتعيد إنتاج نفسها وإن يكن على نحو جديد ومغاير بشدة». حقاً، إن التطور العلمي والتكنولوجي - كما يقول - كان دائماً وراء المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية. «إلا أن الثورة العلمية الجديدة تعد نقلة كبيرة كبقية»^(١٢). ولهذا يكرس فؤاد مرسى الباب الأول من كتابه لهذه الثورة العلمية التكنولوجية «التي بدونها - كما يقول - لا يمكن فهم الرأسمالية المعاصرة. إذن الدلالة الحقيقية لهذه الثورة أنها ثورة شاملة في قوى الإنتاج بما يحقق لها إنتاج البنية الطبيعية نفسها صناعياً»^(١٣). ثم يكرس الباب الثاني لظاهرة ثانية في رأسمالية ما بعد الصناعة هي ظاهرة التدويل. ولهذا يجعل عنوان هذا الباب «رأسمالية متخطية القوميات». «فلم تعد الحدود القومية كافية في عصرنا الراهن لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو القوى الإنتاجية نمواً مطرداً» ولا سبيل إلى تنميتها إلا في إطار دولي. وذلك

بغير شك بتأثير الثورة العلمية التكنولوجية^(١٤). ولهذا تبدو الشركات متعددة القوميات، فالشركات متخطية القوميات وخاصة الأخيرة القوة التي تلعب الدور القيادي في عملية التدويل الراهنة. بالفعل «أصبح المشروع المتخطى للقوميات هو الوحدة الأساسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالي المعاصر وهو القوة المحركة للتدويل والمستفيد الأول منه»^(١٥).

على أن هذه المشروعات المتخطية للقوميات. وإن استندت إلى دولتها القومية في البداية لقيام وتوسيع مشروعاتها. بل عملت الدول القومية أحياناً بفضل استثماراتها ونفقاتها على تطوير بل خلق هذه المشروعات الاحتكارية خلقاً (ويذكر فؤاد مرسى أمثلة على ذلك). فإن هذه المشروعات تبحث بجدية عن استقلالها الذاتي في مواجهة الدولة (...). ولا يحول ذلك - كما يقول - دون هرولتها للحصول على العقود الحكومية والإعانات التي تقررها الدولة والمزايا والامتيازات المالية والضرائبية. والاستخدام الفوري للتكنولوجيا الجديدة التي تتوصل إليها البحوث التي تمويلها الحكومة^(١٦). على أنه يستدرك بعد ذلك قائلاً «إن هذه المشروعات تمثل في النهاية خدياً لشكل الدولة القومية كتنظيم سياسي للمجتمع الرأسمالي. وتدخل من ثم في تناقض موضوعي معها يطرح على المستقبل إشكالية واجبة الحل»^(١٧). وهنا يشير فؤاد مرسى إشارتين أساسيتين بالنسبة لعلاقات هذه المشروعات بالبلدان النامية. الإشارة الأولى تتعلق بخطر هذه المشروعات المتعدية القوميات على الدولة في هذه البلاد النامية. إذ أن هذه الشركات - وعادة ما تكون أجنبية عنها

- تهدد بخطر نسف سيادتها. أما الإشارة الثانية فتتعلق بعلاقات هذه^(٨) المشروعات بالعلاقات الاجتماعية. ذلك أنها إذ كانت هذه المشروعات تطوّر قوى الإنتاج، فإنها لا تحس العلاقات الإنتاجية بل تفاقم العلاقات غير المتكافئة بين هذه المشروعات الرأسمالية المعولة وأوضاع البلدان النامية عامة التي تنضاعف معاناتها من الاستغلال والافتقار والفقر والتخلف. فهذه المشروعات الرأسمالية لا تعني في ظل الأوضاع الراهنة للبلدان النامية سوى النهب الحقيقي للموارد والاستغلال المفرط للعمل الرخيص. ومن ثم فإن من شأنها تشديد تبعيتها للرأسمالية العالمية^(٩). وتسهم في استمرار تقسيم العالم إلى بلدان متقدمة وأخرى متخلفة. ولهذا خفل هذه المرحلة في عصرنا - كما يقول فؤاد مرسي - بالمتناقضات المذهلة بل المفارقات التي تدخل في عداد المستحيلات، فترتفع إنتاجية عمل الإنسان. وتزداد البطالة في الوقت نفسه. وتنضاعد التبعية والتعصب القومي والأخطار الطبيعية. بل يزداد الغنى المطلق متجاورا مع الفقر المطلق. وتنضاعد القوى المنتجة المتاحة للبشرية إلا أنها تساهم موضوعيا في تهميش فئات اجتماعية واسعة لا في البلدان النامية فحسب بل في البلدان المتقدمة كذلك^(١٠). ولهذا يختتم فؤاد مرسي كتابه بتأكيد «الحاجة إلى الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي» (وقد جاء ذكرها في غضون كتابه). إنها دعوة كما يقول «إلى نظام اقتصادي عالمي جديد» وهي مرحلة طبيعية للتطور الموضوعي للرأسمالية المعاصرة. «ومن ثم فهي أدنى إلى الواقع. بل لعل هذه الصياغة - أي الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي - تستطيع أن تملأ المتناقضات

ومن الواضح أن هذه الدعوة التي قال بها فؤاد مرسي في نهاية كتابة تختلف تماما عن الدعوة القديمة التي قال بها كاوتسكي تحت مسمى «الإمبريالية العالمية» أو «ما فوق الإمبريالية». ذلك أن فؤاد مرسي لم يغفل عن استمرار الاستغلال الطبقي كصفة جوهرية في النظام الرأسمالي الراهن. فضلا عن استمرار التنافس والصراع - بمستوى أو بآخر - داخل النسق العالمي نفسه بين الشركات الاحتكارية المتخطية للقوميات. فضلا عن أن فؤاد مرسي وهو يؤلف هذا الكتاب كانت عينه على الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية التي كانت ما تزال قائمة آنذاك وهو يؤلف كتابه هذا. وبرغم ما كان يدركه من سلبيات ونواقص في هذه التجربة الاشتراكية. فقد كان فكره مشغولا كذلك بكتاب آخر عن الاشتراكية وكيف تجدد نفسها. حتى تتمكن من الإسهام في صياغة الألية التي تتيح بالفعل «حل التناقضات الراهنة في العالم بغير الحاجة إلى حرب عالمية» كما كان يدعو. ولكن قلمه يتوقف للأسف والأوضاع المصرية والعربية والعالمية أحوج ما تكون إلى مساهماته الإبداعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

الكوكبة ومرحلة ما بعد الإمبرالية!

ولعل كتابات إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم سعد الدين وسمير أمين والطيب تيزيني وصادق جلال العظيم وكرم مروة

وعصام خفاجي وماهر شريف وغيرهم من الكتاب اليساريين العرب لا تختلف من حيث التوجه العام المنهجي والنظري عن كتاب «الرأسمالية جدد نفسها» وإن اختلفت في بعض التفاصيل التكوينية والعلمية. ولعل سمير أمين في حدود علمي هو أول من صاغ مصطلح العولمة. على حين تمسك إسماعيل صبري عبد الله بمصطلح الكوكبية أو الكوكبية. على حين ترجم فؤاد مرسى الكلمة الأجنبية GLOBAL بالكوكبية. وكذلك فعلت أنا في عنوان لكتاب لي^(١). وإن استخدمت في داخل الكتاب مصطلح العولمة. وإذا كانت الكوكبية أدق من حيث الترجمة العربية الحرفية للكلمة الأجنبية. إلا أنها لا تنسج للمفهوم الذي يحدده كوكب الكرة الأرضية فقط. بل يشمل في تقديري العالم ما فوق الكرة الأرضية الذي أصبح اليوم. ساحة من ساحات القواعد الاتصالية والإعلامية والعسكرية. وغدا سيكون ساحة اقتصادية للتنافس والاستغلال. ويستخدم فؤاد مرسى مصطلح الشركات المتخطية القوميات كما في ترجمة دار التقدم السوفيتية. على حين يستخدم إسماعيل صبري عبد الله مصطلح «الشركات متعددة القوميات». ولا فرق في الواقع بين الاستخدامين. وقد يكون مصطلح «متعددة القوميات» أجمل وأوضح في مقابل «متعددة القوميات».

ولعل رؤية إسماعيل صبري عبد الله للعولمة أو للكوكبية كما يسميها أن تكون لها خصوصيتها النسبية. وهو يعرفها في حديده لسمات عالم اليوم بأنها «الداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة

والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة. وبن حاجة إلى إجراء حكومي^(٢٧) ونلاحظ في هذا التعريف صفة التهامية بحسب قول فقهاءنا القدامى. فهو أقرب إلى النسق المنسق المكنم. ولعل الخلل الوحيد الذي يتكشفه في هذا النسق التهامي هو - على حد تعبير د. إسماعيل - عدوم وجود «أي سلطة سياسية منتخبة» فوق قومية خقق التوازن الضروري للحفاظ على المجتمع من سلبيات وأخطار نشاط اقتصادي كاسح «دارويني» بمعنى أنه يتنامى على أساس البقاء للأصلح وإقصاء ما هو دون ذلك بغير رحمة. فهو يتحرك ساعيا لتعظيم الربح دون اعتبار للتكلفة الاجتماعية والبيئية لتحقيق هذا الهدف الذي لا يعرف له سقف أو حدود»^(٢٨)

ولهذا نرى إسماعيل صبري يدعو في نهايات «توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة»^(٢٩) إلى «ضرورة وجود نوع من السلطة السياسية الكوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله. وحدث ما يشير إلى ذلك - كما يقول - سعى كثير من الدول «الهامة» إلى وجود نوع من الضبط في حركة الأسواق المالية التي أغرقت العالم كله في أزمة مالية خطيرة. يمكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية من نوع الكساد الأعظم في أوائل الثلاثينيات». وتذكرنا هذا الدعوة بالدعوة المماثلة التي دعا إليها فؤاد مرسى في نهاية كتابه «الرأسمالية تجد نفسها» وهي «تأكيد الحاجة إلى الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي» التي

لعلها «تستطيع أن تُل التناقضات الراهنة في العالم بغير الحاجة إلى حرب عالمية» كما سبق أن ذكرنا. على أن الفرق بين الدعوتين أن دعوة فؤاد مرسى كانت في إطار تواجد قطب عمالي آخر في مواجهة القطب الرأسمالي هو القطب الاشتراكي. على حين أن دعوة إسماعيل صبري عبد الله تنم في مرحلة ينفرد فيها القطب الرأسمالي بالسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم. أي هو نفسه اليوم يكاد يكون عمليا السلطة الكوكبية نفسها. بل «الدول الهامة» التي يدعو إليها د. إسماعيل صبري عبد الله! ولعل تأكل الشرعية الدولية لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذه الأيام بخروج ممارسات بعض الدول الرأسمالية الكبرى الهامة على هذه المشروعات وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فضلا عن القرارات التي اتخذتها أخيرا منظمة حلف شمال الأطلسي في اجتماعها الأخير⁽¹⁾ في نيويورك أن يكون جنسيًا بارزًا لهذا. وما أكثر الأمثلة الأخرى الدالة على ذلك.

وبرغم هذه الصورة «الداروينية الكاسحة» التي يصف بها إسماعيل صبري عبد الله للرأسمالية الكوكبية، فإنه يرى أنها الاقتصاديات القومية. ذلك أن الإمبريالية كما عرفها لينين هو تطور الرأسمالية إلى احتكارات كبيرة. مسيطرة على طابعها الأساسي وكانت هذه الاحتكارات «تركز معظم نشاطها» كما يقول د. إسماعيل صبري عبد الله - داخل إطار إمبراطورية استعمارية وكانت ترفع علم الوطنية وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات. وتحاول

حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان. وكان بعضها فروع داخل أراضي الإمبراطورية أساسا وأحيانا خارجها»^(٢٧) ولهذا فقد اعتبرها لبنين مرحلة جديدة من الرأسمالية. لارتباطها بهذه الإمبراطوريات القومية. على أن ظاهرة الإمبريالية هذه - كما يقول د. إسماعيل - ظلت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية^(٢٨). ثم تطورت إلى رأسمالية كوكبية أو ما بعد الإمبريالية. إن الشركات الاحتكارية الكبرى أخذت تنتشر بعيدا عن سوقها الوطنية (يقصد تشكيل شركات متعددة الجنسية) تحت تأثير عاملين بالغين الأهمية: العامل الأول هو التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي لدول مختلفة وذلك كان حتما بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها القنابل النووية (...). أما العامل الثاني فكان حركة التحرر الوطني التي أنهت الإمبراطوريات الاستعمارية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية^(٢٩).

وهكذا بنهاية الإمبراطوريات الاستعمارية ذات الكيانات القومية بسبب هذين العاملين يرى د. إسماعيل نهاية المرحلة الإمبريالية باعتبارها أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية. مع بروز مرحلة جديدة ما بعد إمبريالية. وما أعتقد أن عشق د. إسماعيل صبري للاشتقاقات اللغوية وتميزه فيها هو الذي جعله ينهي عهد الإمبريالية بنهاية عهد الإمبراطوريات! فكلاهما بالفعل من أصل لغوي واحد. وكلاهما يعبر بغير شك عن ارتباط بكيانات قومية رغم التوسع الاستعماري خارج هذه الكيانات. على أن مصطلح

الإمبريالية أبعد في دلالاته الموضوعية من حدود هذه الكيانات القومية وإن تكن واردة في هذه الدلالة جزئياً. والانقطاع عن الانتساب أو الارتباط القومي في الشركات المتعدية في مرحلة الكوكبية أو العولة. لم يتحقق بعد. والاحتكارات الكبرى المتعدية القومية الجديدة تكاد تتوزع بين ثلاث كتل رأسمالية رئيسية هي كتلة أمريكا الشمالية، وكتلة أوروبا، وكتلة الشرق الأقصى. وما تزال دول هذه الكتل الثلاث تلعب دوراً مشتركاً فيما بينها، أو فيما يتعلق بكتلتها الخاصة، لتدعيم وتغذية مشروعاتها اقتصادياً وسياسياً، ولا حاجة إلى أمثلة فيما أذكرها وما أشدها وضوحاً. ولهذا لا يمكن القول بانفصال هذه الشركات عن دولها الأم. لسنا إزاء شركات بلا دولة أي شركات لا توجد خلفها دولة في اللحظات الحرجة على الأقل^(٢٦). وبرغم أن د. إسماعيل صبري عبد الله نفسه يقول في «توصيف الأوضاع المعاصرة» إن كل شركة تعد الكرة الأرضية ومن عليها سوقاً فعلية أو احتمالية لها وتنافس غيرها في اقتسامها لا تنقيد باعتبارات حماية السوق الوطنية أو الدفاع عن مصالح الدولة العليا^(٢٧) بل يلاحظ بالنسبة لنا في مصر أنه مع ازدهار أيديولوجية السوق اختفاء الوطنية كقيمة من سلوكنا وكلفظ من لغة حديثنا المكتوب أو المنطوق؟ أي تقلص صلاحيات الدولة القومية في الداخل والخارج^(٢٨). ومع ذلك فإنه يقول «لست بمن يتوهمون أن نهايتها قريبة»^(٢٩) بل لعلنا نذكر ما سبق أن أشرنا إليه من دعوته «إلى ضرورة وجود السلطة السياسية الكوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله. وأحدث ما يشير إلى ذلك سعي كثير من الدول الهامة إلى

وجود نوع من الضغط في حركة الأسواق المالية»^(٣١). وما أريد أن أشير إلى معطيات أخرى في هذا الصدد. واكتفي بالقول هنا بأن ظاهرة تآكل الدولة في البلاد النامية أكثر وضوحاً وحدة من تآكلها في البلدان الهامة على حد تعبير الدكتور إسماعيل وهي نتيجة موضوعية كذلك لسيادة الاحتكارات الرأسمالية المتعدية القوميات. ولكنها تتم كذلك بشكل أوامري سياسي واقتصادي وعسكري مباشر أحيانا من جانب هذه البلدان الهامة المسيطرة على مقدرات العالم المعاصر.

(وسوف نعرض لمسألة الدولة القومية في البلاد النامية خاصة في إطار الوضع الراهن للعولمة في فقرة مقبلة.)
أليس معنى هذا أن الكيانات القومية وراء الاحتكارات متعددة القومية ما تزال قائمة وأن سيطرة هذه الاحتكارات متعددة القومية ما تزال تواصل بأشكال وأساليب مختلفة عدوانها واستغلالها وسيطرتها على البلدان النامية؟! ما يتيح لنا القول بأن ظاهرة الإمبريالية التي تفسر بها لم يتم تصفيتها بعد. وإن اتخذت سمات أكثر تعقيدا والتباسا بل وشراسة؟! أما العامل الآخر الذي يقول به د. إسماعيل تأكيدا على نهاية مرحلة الإمبريالية فهو التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي إلى دول مختلفة. وأن ذلك كان حتميا بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل»

وأنساءل: هل يمكن القطع بالتخلي عن الحرب كوسيلة لحسم هذه التناقضات؟ ألا يمكن أن تتم بأشكال نظيفة بفضل توظيف - للأسف - المنجزات العلمية والتكنولوجية

الجديدة، توظيفاً يحقق الأهداف الاستراتيجية بغير الدمار الشامل؟ أي «حرب حضارية» بحسب هذا التعبير المزلزل الذي استخدمه الدكتور نصر محمد عارف^(٢٥) تكون حرب حضارية أدكى وأكثر خضراً وتقدماً وتقنية وفاعلية بكثير من مستوى هذه الحرب «الحضارية جداً» في العراق وصربيا!!.. ولكن من قال إن الحرب العالمية متوقفة؟! إنها تدور وإن يكن بأشكال وأساليب وخطابات مباشرة وغير مباشرة سياسية واقتصادية وثقافية بل وعسكرية كذلك؟! إنها حرب تدور بين الدول الرأسمالية القومية الكبرى وشركاتها المتعدية القومية؟! وإن تمت في ساحات بلدان قومية أخرى. سواء كانت من البلدان النامية أو المتقدمة نسبياً. إن ما يجري من صراعات عسكرية في يوغسلافيا - كوسوفو وفي أفريقيا بين «الدول - القبائل»، وفي آسيا دولتي الهند وباكستان. وما يتم من عدوان مستمر على العراق. وما يتحقق من تواطؤ سافر مع العدوان والتوسع الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني. ومحاولة مستمرة لاحتواء البلاد العربية وعرقلة وحدتها وتنميتها التصنيعية المتقدمة. ومن احتلال أمريكي مستمر ومدفوع الأجر لمناطق البترول في الخليج بزعم استمرار الدفاع عنها. والاستئقواء بهذا الاحتلال على بقية الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى وتأكيد الهيمنة الأمريكية. فضلاً عن التناقض بين المصالح الاقتصادية والتجارية والتوجهات الثقافية (الاستثناء الثقافي في اتفاقية الجات) فيما بين الدول الكبرى وشركاتها المتعدية القومية. وفيما بينها وبين الدول النامية.

وماذا يعنى مفهوم التحالف الاستراتيجي الذي أقرته اتفاقية رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس شمال الأطلسي في واشنطن في ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٩؟ إنه لا ينزع اختصاصات ميثاق هيئة الأمم المتحدة في نطاق مجاله الأوروبي - الأمريكي المحدود بل في نطاق العالم أجمع. بل يدعم اختصاصاته بكفاءاته العسكرية أسلحته التكنولوجية المتقدمة بما فيها الأسلحة النووية.

العولمة نقلة نوعية وكيفية في نمط الإنتاج الرأسمالي

إنه يعبر عن قوة ردع عسكرية وسياسية في مواجهة أي محاولة للمساس في - أي بقعة في العالم - بالمصالح العليا المباشرة وغير المباشرة للدول الموقعة على هذه الاتفاقية. بل هي أداة لتحقيق أهدافها السياسية عسكريا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. إنه الذراع العسكري للعولمة الرأسمالية وإن تكن متمركزة شكليا في الدول الكبرى الأوروبية وفي أمريكا الشمالية. وهي ليست موجهة ضد البلدان النامية فحسب. بل ضد أي اتجاهات للخروج أو التمرد على المشرع الرأسمالي المعولم من داخله أو من خارجه. إن المرحلة الراهنة لنمط الإنتاج الرأسمالي في صورته المعولمة. تعتبر بالفعل نقلة كيفية متطورة لهذا النمط في أبعاده الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية. وخاصة في سيطرته المتفردة على سوقه العالمية الموحدة. كما تعتبر نقلة كيفية

كذلك في تكوين شركاته الاحتكارية المتعددة القوميات. وفي منجزاته العلمية والتكنولوجية التي تعد ثورة في مجال المعرفة والثقافة من ناحية، وفي مجال تطوير قوى الإنتاج من ناحية أخرى. إلا أن هذه النقلة الكيفية والثورية في هذه المجالات جميعاً، لا تنفي ما يحدث داخل هذا النمط الرأسمالي في صورته المعولة من صراعات وتناقضات حادة بين شركاته ودوله المختلفة، وبينه وبين البلاد النامية، فضلاً عن استمرار السمة الجوهرية لهذا النمط الإنتاجي الرأسمالي، وأقصد بها الصراع الطبقي في السياق القومي. ثم في السياق العالمي كذلك.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل نقول ما يقوله د. إسماعيل أن الكوكبية أو العولة مرحلة ما بعد الإمبريالية، أم نقول إنها أعلى مرحلة متطورة للإمبريالية بل تكاد تمهد لمرحلة انتقالية جذرية أخرى؟ والقضية هناك ليست مجرد اختيار نظري بين رؤيتين، وإنما تتعلق إلى جانب ذلك، أساساً بالموقف العملي الذي يترتب على اختيار إحدى هاتين الرؤيتين: إما السعي إلى تكوين سلطة سياسية كوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله. تقوم بتشكيلها وإدارتها الدول «الهامة» في هذا الوضع العالمي الراهن (ما بعد الإمبريالي) لإيجاد ضبط في حركة الأسواق المالية، وتنمية التكامل الإقليمي بين الدول المتجاورة والمتشابهة في مستوى التقدم المعرفي والاقتصادي. وتنمية أشكال عن الحكم المحلي الديمقراطي في مجتمع يحكمه القانون وحقوق الإنسان. حلاً لمشاكل الأقليات والقوميات

فضلا عن السعي إلى تحقيق تضامن عمال البلاد المتقدمة مع عمال البلاد النامية^(٣١) في نضالهم من أجل الديمقراطية والحريات الديمقراطية وتحسين الأجور والتأهيل والتدريب إلى غير ذلك»^(٣٢) وهذه هي الرؤية الأولى. وإما الرؤية الثانية وهي السعي إلى تأسيس نط إنتاجي إنساني معولم آخر بديل بل نقبض لهذا النمط الرأسمالي الإمبريالي أي عولة مضادة - على حد تعبير د. عبد السلام المسدي^(٣٣). هذه العولة التي تتمثل اليوم في العديد من الكتابات والندوات والمؤتمرات الفكرية والتنظيمات السياسية والهيئات الاجتماعية والمواقف النضالية في أنحاء مختلفة من عالمنا المعاصر. هذه هي القضية؟ ولا شك أن «الرؤية الأولى» التي يقول بها د. إسماعيل والتي يعتبرها مرحلة بعد الإمبريالية، بالإضافة إلى ما يقترحه لهذه المرحلة من إجراءات عملية، لا تعني أنه يغلق الباب أمام مرحلة بل مراحل أخرى تالية لها ومغايرة كيقينا. فالرأسمالية - كما يقول مستندا إلى فكر لينين - «تطور باستمرار تطورا كميا في الأصل. ولكنه يؤدي إلى تطور كيفي ينقلها من مرحلة إلى مرحلة».

العولة المضادة وجاوز حدود الرأسمالية

ولعلنا نتبين «الرؤية الثانية» في خليل د. سمير أمين للموضع الرأسمالي العالمي الراهن وإن كان يضعها في شكل تساؤل ملح! ونكتفي بعرض مختصر لتحليله كنموذج للكتابات اليسارية عامة. ذك أن التوجه العام المنهجي والنظري في كتابات د. سمير أمين - كما سبق أن ذكرنا - لا يختلف جوهريا

عن بقية الكتابات اليسارية وبينها كتابات د. إسماعيل صبري عبد الله نفسه إلا في بعض الصياغات النظرية والمواقف العملية. فكتابات د. سمير أمين عامة تتسم بالميل الشديد إلى التحديدات النظرية العامة وإلى استخلاص المواقف العملية منها. لا يختلف سمير أمين فكرياً حول تطور الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى مالية إمبريالية إلى رأسمالية معولة في المرحلة الراهنة. على أنه يقسم الفكر الرأسمالي إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: تمتد من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى عام ١٩٤٥. ويقترح تسميتها بالفكر الليبرالي الوطني للاحتكارات. ومصطلح الليبرالية عنده يعني اقتناع الفكر بأن الأسواق الاحتكارية هي المسئولة طوال هذه المرحلة عن ضبط الاقتصاد ولو في إطار سياسات ملائمة للدولة من جانب. وممارسة الديمقراطية السياسية البورجوازية من جانب آخر^(١). أما وصفها بالوطنية فيعني عنده «تفوق اعتبار المصالح الوطنية. وعلى أساس هذا الاعتبار تم إضفاء مشروعية للسياسات التي تقوم الدولة بها من أجل تدعيم موقع الأمة في المنظومة العالمية (...) فالدولة موجودة من أجل إدارة التكتل المهيمن وتأطير الأسواق وإدارة المنافسة الدولية^(٢)» ثم دخل هذا الفكر في أزمة عندما دخل النظام القائم نفسه - كما يقول سمير أمين - في أزمة. أي عندما أدى احتدام المنافسة الاقتصادية إلى الاصطدام العسكري في الحرب العالمية الأولى. وما تلى ذلك من قيام الفاشية التي تنازلت عن الديمقراطية ولكنها لم تنازل عن الاحتكارات أو عن القومية بل بالغت فيها. ثم ترتب عن الفاشية خول

هام في العلاقات الاجتماعية لصالح الطبقات العاملة التي كسبت مشروعية لا سابق لها. كما أخذت شعوب المستعمرات تنجز انتصارات في حركة تحررها. وكسب النظام السوفيتي احتراماً لدى شعوب العالم. ولهذا يرى سمير أمين أن الفكر الذي ساد من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٠ قد أقيم - جزئياً على الأقل - على أساس نقد الليبرالية أو الكينزية - كما يقول. وإن لم يخرج عن إطار الرأسمالية^(١٦). ولهذا أسماه سمير أمين الفكر الاجتماعي الوطني الذي «فعل فعله في إطار غط من العولة المنضبطة»^(١٧) وقد حقق خلال هذه المرحلة «تقدم ملحوظ في مجال الحقوق الاجتماعية الخاصة المدعومة للحقوق العامة مثل الحق في العمل وقوانين العمل وحق التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وإقامة نظم المعاشات وتحسين أوضاع النساء في العمل وخارجه»^(١٨).

ثم نشبت أزمة خلال الثمانينيات في المجالات الثلاثة: في دولة الرفاهة الكينزية في البلاد الرأسمالية. وأزمة في النظام السوفيتي وأزمة في مشروع البلدان النامية أو مشروع باندوخ كما يسميه سمير أمين. أدت إلى انهيار نمط الفكر الاجتماعي الوطني المندرج في «إطار العولة المنضبطة». وقام فكر ليبرالي جديد غير اجتماعي يعمل في إطار عولة غير منضبطة يسميه سمير أمين «ليبرالية جديدة معولة يغلب عليها طابع الفوضى» يتسم بالخصخصة والانفتاح والصرف العائم وتخفيض مصروفات الدولة وإلغاء التقنين من أجل إطلاق مطلق الحرية لفعل السوق^(١٩). ولهذا فإن الادعاء بأن النظام الجديد المزعوم - كما يقول سمير أمين - قائم على

الميل الأمية البعيدة عن القومية المتطرفة يظل كلاماً على ورق. إذ أن القوى العظمى «ولاسيما الولايات المتحدة تلجأ إلى استخدام قوتها أكثر مما كان عليه الأمر سابقاً وذلك في جميع المجالات من العسكري إلى الاقتصادي»^(٤٥).

ويرى سمير أمين أن هذا الفكر لا مستقبل له، بل هو عرض من أعراض الأزمة وليس حلاً لها. ولهذا يتساءل: «هل من الممكن تصور الخطوط العامة لخطاب معارض صحيح متماسك فعال. يتمتع بالصدقية المطلوبة؟» ويكنفي بتأكيد «أن الخطاب المعارض لن يكتسب طابعاً جذرياً إلا إذا اتخذ موقفاً صريحاً دون لبس فيه من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية، وأولها الاستلاب الاقتصادي السلعي»^(٤٦) أو بتعبير آخر «ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية»^(٤٧) وبدأ البحث عن إجابة موضوعية عملية تخرجنا من الفوضى وتفاقم التناقضات في العولة الراهنة إلى عولة أخرى.. مضادة؟

ولكن ما هي هذه العولة المضادة؟

هل هي العولة المضادة في جوهر بنيتها للرأسمالية كما يتطلع ويؤكد سمير أمين والفكر اليساري عامة، أم أن مضادتها ومناقضتها تتم - لا بنقد فكرة رأس المال، وإنما بنقد بعض ممارساتها. أي على حد تعبير الدكتور المسدي ورؤيته «ومواجهتها من الداخل، ببيان انتفاضها طبقاً لقوانين رأس المال ذاتها، وطبقاً على وجه الخصوص لقانون المنافسة وما

يستوجبه من أشراف تدور على مشاطرة الأرباح ووظائف التضخم المالي ونواميس تنشيط الاستهلاك. كما تدور كذلك على معادلتين جوهريتين هما: توازنات القيمة بين المواد الخام الأولية ومواد المنتجات النهائية. وتوازنات القيمة بين أموال المستثمرين وخبرات الفنيين مما لا يحول أبدا بين كافة الكفاءات البشرية على مستوى الخبرة المتخصصة ورغبة الإنسان في الالتحاق بركب المستثمرين. انطلاقا من دراية عالية وخبرة راقية^(١٨). أي إصلاح البيت الرأسمالي من الداخل؟! أين الضدية في مثل هذه العولة؟!

أم أن العولة المضادة هي طريق ثالث بين الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية كما يعرضها الأستاذ سيد ياسين^(١٩) في دراساته ومنابعاته المختلفة للحوار العالمي الدائر حول العولة وحول الطريق الثالث. خاصة بهدف الخروج من مأزق الاستقطاب الأيديولوجي الحاد بين الرأسمالية والاشتراكية أو اكتشاف طريق وسط بين إيجابيات الرأسمالية وسلبيات الاشتراكية كما يقول. أو الجمع بين الحرية الفردية في المشروع الرأسمالي. مع مراعاة البعد الاجتماعي من عدالة ومشاركة ديمقراطية حقيقية في مواجهة الدولة؟ هل هذا الطريق الثالث الذي تنبناه اليوم قيادات أغنى الدول الرأسمالية الكبرى وتنغني به. هو عولة مضادة. أم هو مجرد قناع كينزي مستلهم من الثلاثينيات ليعبر عن أيديولوجية توفيقية أو انتقائية لتكريس الرأسمالية عمليا. وإخفاء حقيقتها نظريا بهذا الضباب الأيديولوجي؟! أم «يندرج تحت ما يطلق عليه الديمقراطية التشاركية التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دورا بارزا على حسب فكرة التمثيل السياسي والإنابة

التقليدية» أم «أن الطريق الثالث لم يقدم حتى الآن نظرية متكاملة الأركان (...) وأنه مجرد خطوة أخرى - وإن كانت بالغة الأهمية في مجال التجريب السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة»^(٤٠).

ولكن.. لماذا البحث عن العولة ضد والطريق الثالث والتوفيقية وإخفاء الحقيقة خلف الضباب الأيديولوجي؟

هل العولة مرادفة للحدثة؟

لماذا لا نكون نحن العرب «صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن هذه العولة هي الحدثة نفسها تطورت وتحولت وأعدت صياغة نفسها وأخذت تشكل العالم من حولنا (...) إن العولة استكملت خديث العالم. حولته إلى مجال تبادل وحيد ومندمج. فتداول فيه البضائع والتقنيات والأفكار والرساميل. والمجموعة البشرية تعيش كلها وبشكل يكاد يكون كاملا في مناخ الحدثة». هذه بعض كلمات ومعان من مقال ضاف بعنوان «من خدي إسرائيل إلى خدي العولة: نظرية الفرز في مواقف النخبة»^(٤١) نشرته جريدة الحياة التي تصدر في لندن. وشارك في كتابته كل من د. صالح بشير ود. حازم صاغية» والمقال يشكو من قصور خطاب العولة عندنا في طوره الراهن عن الإحاطة بها. سواء كان خطابا رفضيا أو انتقائيا أو حتى إشاديا بسذاجة. ويرجعان ذلك القصور إلى العجز عن استكناه ما تمثله العولة من تحول كبير. وهو

تصور عائد بدوره - كما يقولان - إلى ذلك الإشكال المزمع في علاقتنا بالحدثة. ذلك أننا كما تعاملنا مع الحدثة منذ أن وفدت إلينا - دون استئذان - بمهانة وانتقائية وحرفية عنيدة صماء، نتعامل اليوم مع العولة التي هي - في تقديرهما - الحدثة نفسها تطورت وأعدت تشكيل العالم كله بمقتضاها. وسؤالهما لنا: «هل نقبل بالحدثة أم نعرض عنها باعتبار أنها منتج غاز ومؤامرة للسيطرة الغربية، أم نقابلها بالانتقاء، كيف يمكننا أن نتحول إلى موقع إنتاج الحدثة أو المساهمة في إنتاجها حقاً، إنهما يعترفان بأننا أخذنا باقتصاد السوق وإن يكن مصطبغاً بالفساد وبرأسمالية الشنطة، وانخراطنا في قنوات وأطر الانتظام الحديثة من أحزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني (...)» إلا أن حنيننا الحقيقي عالق في العشيرة والطائفة والحي.

ولا شك في صحة ما يرصدانه من أن بلادنا العربية بمستويات مختلفة ومترواحة ما تزال تعيش في مرحلة أوضاع ما قبل الحدثة. اللهم إلا في بعض المظاهر والظواهر الهامشية والنخبوية أو المزدوجة أو المشوهة للحدثة، ولكنهما - في الحقيقة - يطلقان هذا الحكم مجاناً دون أن يحددوا أسبابه وعوامله الذاتية والموضوعية الداخلية والخارجية التي أسهمت وما تزال تسهم في تكريس هذه الأوضاع! بل لا يكشفان عن الحقيقة الموضوعية للعولة، باعتبارها مرحلة متطورة عليا من الرأسمالية الاحتكارية التي أصبحت تسود العالم كله بشركاتها المتعدية القومية ودولها الكبرى المساندة لها والمستفيدة منها على حساب

شعوب العالم وخاصة البلدان النامية، على أن الغريب المناقض لكل أدبيات الفكر السياسي والفلسفي الحديث هو جعلهما العولة مرادفة للحدثة ولهذا يضيفان على العولة كل القيم الجليلة للحدثة مثل الديمقراطية والتقدمية والعقلانية والاستنارة والعلمانية التي صاحبت النهضة الأولى للرأسمالية، والتي أخذت تتهمش وتغيض مع هذه المرحلة الاحتكارية من الرأسمالية المعولة، وتسود فيها قيمة أخرى متوافقة معها ومعبرة عنها أيديولوجيا وهي ما بعد الحدثة. كما سنعرض لذلك فيما بعد. إن الكاتبين الفاضلين يخفيان الطابع الرأسمالي الاحتكاري التوسعي للعولة، ويلبسانها ثوب الحدثة التي خلعت الرأسمالية منذ مراحل سابقة مبكرة. وتلبسه وتناضل من أجله وتجده كل القوى الإنسانية المناهضة لهذه الرأسمالية المعولة.

إسرائيل في خدمة العولة الرأسمالية

على أن الملاحظ في مقال الكاتبين أنهما يركزان على معنى أجملاه في نهاية مقالهما في تقديمهما لقصورنا نحن العرب عن الانخراط في الحدثة، ذلك أن «حيننا الحقيقي عالق في العشيرة والطائفة والحي» ثم فجأة يضيفان: «ونحن نقبل على اتفاقات السلام نفاوض عليها ونوقعها وفق أسوأ الشروط وأقساها، بيد أننا لا تكف عن التحدث حديث حرب نحن أول من يعرف عجزنا عن خوضها (...) مراوحين بين مشاعر الهزيمة والإحباط وبين فورات رفضية عناء» ثم يضيفان

والخشية الآن هي أن يتكرر أمرنا مع إسرائيل مع العولة وهي ليست بالضرورة معارضة مع العرب ومصالحهم. تعارض إسرائيل!

ماذا تعني هذه الكلمات التي يتوجان بها مقالهما؟ ماذا ينكران على العرب في موقفهما من إسرائيل؟ هل ينكران عليهم. علينا. التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في حدود القرارات الشرعية للأمم المتحدة والتي ترفضها إسرائيل. بل ترفض تطبيق ما وقعت عليه ووقعت عليه دول كبرى من اتفاقيات برغم هزالتها الشديد؟ هل ينكران المطالبة برفض التطبيع معها حتى تلتزم بتنفيذ هذه الاتفاقات وغيرها من اتفاقات سابقة؟ هل يطالبان الأمة العربية بالسكوت على ما تواصل إسرائيل ارتكابه من جرائم ضد حقوق الشعب الفلسطيني من هدم لمساكن وإقامة لمستعمرات جديدة إلى غير ذلك. وعن أي عرب يتحدثان؟ الشعب الفلسطيني. والشعوب العربية. أم السلطات العربية؟ ثم أي موقف يطالبان به العرب إزاء العولة؟ ألا يدرك هذان الكاتبان اللامعان أن الأمة العربية كلها بأرضها وسمائها وبترونها وجاراتها وسياساتها الاقتصادية وممارساتها الدبلوماسية. وثقافتها محاصرة ومسكونة بهذه العولة الرأس مالية؟ ولهذا فالمسألة ليست قضية نظرية تقبل أو ترفض أو تعلق. بل هي واقع موضوعي مفروض سائد مسيطر. أليس من حقنا بل من واجبنا أن نرفض التبعية وأن نقاومها. وأن تكون لنا أسئلتنا وشروطنا ومشروعاتنا الخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة

النابعة من مصالحنا الذاتية. والتي نواجه بها ما تفرضه العولة الرأسمالية علينا - لا من حادثة كما يتصور الكاتبان الفاضلان - وإنما من قيود وحدود على تنميتها وتصنيعنا وجّارتنا ووحدتنا القومية. وخصوصيتنا الثقافية لنبقى سوقاً استهلاكية لمنتجاتها. وأداة لمخططاتها ومشروعاتها وتوسعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية. إن رفضنا لهذه التبعية ومقاومتنا لها هو المعنى الموضوعي الحقيقي لحدائتنا المجهضة.

على أن الأمر الذي يدعو إلى التأمل على الأقل. هو أن هذين الكاتبين البارزين لا يدركان أن السياسات والممارسات الإسرائيلية إنما هي تجسيد أمين مباشر لمصالح العولة الرأسمالية ومنطقها «الحدائي» الجديد في المنطقة العربية! ولهذا فلا محل لخشيتيهما «من أن يتكرر أمرنا مع إسرائيل مع العولة». كما يقولان. ذلك أنه يتكرر بالفعل بفضل حكمة وشدة أدب وانضباط وولاء أنظمتنا العربية. بصرف النظر عن حديث الحرب ومشاعر الهزيمة وفورات الرفض الرعناء التي يسخر منها الكاتبان المستنيران. وأضيف إليها من جانبي: المقاطعة ورفض التطبيع والمقاومة الفكرية والسياسية والنضالات العملية إلى حد الاستشهاد التي تقوم بها جماهير الشعب الفلسطيني واللبناني وشعوب الأمة العربية جميعاً ومنتقفوها بمستويات مختلفة. وتساندهم فيها قوى عديدة واعية شريفة في أنحاء العالم.

رفض الحداثة والعولمة باسم الإسلام

وقد نجد العذر لفكر هذين الكاتبين عندما نجد معكوس هذا الفكر تماما لدى طائفة من المثقفين العرب، ينبع معكوس فكرهم هذا من مفهوم خاص للدين الإسلامي! فإذا كان هذان الكاتبان يجدان العولمة باسم الحداثة، فإن هؤلاء المثقفين الإسلاميين يجدونها باسم الحداثة أيضا! طرفان متناقضان في سوق الفكر العربي وعمليتهما واحدة!

انعقدت ندوة بين يومي ٢٩-٣٠ يونيو ١٩٩٨ ندوة بعنوان «الإسلام والعولمة» صدرت في كتاب بنفس العنوان^(٥١).

وقد شارك في الندوة وفي الكتاب أبرز رموز الحركة الإسلامية في مصر مثل الأستاذ عادل حسين ود. محمد عمارة ود. عبد الوهاب المسيري وجمال البنا ود. محمد السيد الجليلند ومحمد إبراهيم مبروك ود. محمد مورو وغيرهم.

ولعل الدكتور المسيري أن يكون في هذه الندوة من أبرز المجتهدين في تحديد الأساس النظري للموقف الإسلامي أو الديني عامة من العولمة. فهو يرى أن العولمة وهي حضارة الغرب بشقيها الاشتراكي والرأسمالي كامنة في منظومة الاستنارة والفكر المادي والعلمانية، وهي مصطلحات مرادفة لمصطلح «الحداثة» الذي يستخدمه د. المسيري في كتابات أخرى بنفس المعنى. على أنه كانت الحداثة عند الاستاذين صالح بشير وحازم صاغية ذات دلالة إيجابية، فإن الحداثة أو الاستنارة والمادية والعلمانية عند د. المسيري ذات دلالة سلبية، إنها كما يرى قيم مادية تنفي الخصوصية الإنسانية

وختاول أن تطرح رؤى تدور حول السوق. أي تدور حول القيمة التي جوهرها الإنسان الاقتصادي والإنساني الجسماني^(٢٧).

ويرى د.المسيري أن الحضارة الغربية التي كانت تتطلع لإنشاء حضارة ضخمة تسود العالم أخذت تتراجع مع انهيار الاشتراكية وتأزم الرأسمالية وتنتج اليوم إلى الإغواء بدلا من المواجهة. وذلك بأن تخبر الناس أننا سواسية وأن هناك نظاما عالميا جديدا وأن هناك عدلا وحقوقا للإنسان وأن العالم أصبح قرية واحدة. ويقول د. المسيري إن هذه أكاذيب وإن العولمة التي نعرفها تتمثل في الهامبورجر والكوكاكولا والماكدونالد^(٢٨) وما أشبه. ومع ورقة الأستاذ محمد إبراهيم مبروك نجد تفصيلا أكثر من كلمة د. المسيري التي كانت أرجالية فيما يبدو. وكلمة الأستاذ مبروك وإن تكن امتدادا متطورا لها. فالعولمة عنده هي تعاضل شيوخ نمط الحياة الاستهلاكي الغربي وتعاضل آليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا. ويرى أن العولمة تكتسب عالميتها من مدى اتساع قدرتها على فرض هذا النمط على شعوب العالم. وليس على أساس كونها واقعا فعليا يحيط بالشعوب والبلدان^(٢٩). ولهذا فإن طرح القضية - كما يقول - على أساس أنها مجرد صراع حول المصالح الاقتصادية يمثل تغيبا لوعي الشعوب الإسلامية على وجه الخصوص! باعتبار أن القضية لا تمثل غير تنازع على مصالح في إطار المنظور المادي للوجود وهذا ما يخالف الغايات الإسلامية التي تتجاوز الغايات المادية الاستهلاكية إلى غايات أرحب تواصل الدنيا بالآخرة (...). فإن أوليات المصالح الاقتصادية في الإسلام تتحدد تبعا للغايات العقائدية المستهدفة من

ونلاحظ هنا أن نقد العولمة عند كل من د. المسيري والأستاذ مبروك يتأسس منهجيا على الحكم الغائي القيمي الأخلاقي والديني. ولا يصدر عن تحليل موضوعي لآلياتها. على أن الأستاذ مبروك يتجاوز هذه الحدود الغائية القيمية ويشير إلى «الناحية الاقتصادية البحتة» على حد تعبيره مؤكداً أن الحلم التبشيري الإغوائي لدعاة العولمة بتعميم نموذج الإنسان الاستهلاكي الغربي ليس سوى فانتازيا خادعة، لأن موارد العالم أجمع لا تكفي لتحقيق ذلك النموذج^(٥٧)!!!

والحق أن موارد العالم تكفي بل قد تفيض عن احتياجات شعوب العالم. وخاصة في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. فالقضية لا تتعلق بوفرة الموارد أو ندرتها بقدر ما تتعلق أساساً بطبيعة العلاقات الإنتاجية الاستغلالية السائدة التي هي جوهر النمط الإنتاجي الرأسمالي وخاصة في صورته الاحتكارية المعولة. ولهذا فالمسألة - كما يقول بحق الأستاذ مبروك بعد ذلك - ليست فقط تحقيق مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة (...) ولكن تحقيق مصالح النخب الرأسمالية في تلك الدول والنخب الخليفة لها في الدول الأخرى على حساب كل شعوب العالم (...). ومن ناحية أخرى فإن الالتزام بقانون السوق الذي يحكمه الأقوى واستهداف الجانب الربحي دون أية اعتبارات أخرى وعمل آليات العولمة في تقليص سلطات الدولة لحساب أقوى السوق وتخفيض التأمينات الاجتماعية وإهدارها. كل ذلك يعني تركيز الثروة

في يد النخب المسيطرة على حساب الشعوب حتى داخل الدول الغنية ذاتها^(٤٦). ولكن الأستاذ مبروك سرعان ما يترك هذه الأرضية الموضوعية للنظام الرأسمالي المعولم. ليعرض للفكر الذي يقود الحضارة الغربية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى الآن. فينبير إلى تشكل الحضارة الغربية منذ عصر النهضة في إطار الفكر العلماني الذي ينطلق - كما يقول - من الأسس المعرفية الإغريقية التي تقتصر على العقل وخبراتها في إدراك الحقائق وتصريف الأمور^(٤٧).

ولقد انتصرت المشروعات الفكرية المادية والمنظومات العقلانية والأخلاقية لتلك المشروعات المادية وبرزت المشروعات الحداثيّة كاعتناق - كما يقول - ضد الرؤى الدينية والمشروعات التأملية الهيكلية إلى أن توج القرن التاسع عشر بأفكار وليم جيمس البرجماتية التي أسقطت الحقيقة وعملت على اختزالها في مفهوم «المصلحة». وهكذا انتقل مركز النقل الغربي بوجه عام إلى الفكر البرجماتي الأمريكي^(٤٨) الذي يسود اليوم من «خلال آليات الغرب الأمريكي الإعلامية المسيطرة. التي تنبعث «أشد الرغبات الاستهلاكية سعارا في نفوس الناس في الوقت الذي يتم فيه إغراؤهم بتحطيم كل المبادئ والقيم في سبيل تحقيق تلك الرغبات». ومن هذا التحطيم للمبادئ والقيم تبرز نزعة ما بعد الحداثة التي ترفض «كل فلسفة تقوم على النسق الكلي أو مفهوم التاريخ أو على مفهوم التطور فضلا عن الأساس الموضوعي للمعرفة» ويذكر الأستاذ مبروك نصا للدكتور المسيري يقول فيه إذا كان الحقيقي هو «العقلاني (المادي) في عصر

التحديث، وهو المادي المتغير في عصر الحداثة، ففي عصر ما بعد الحداثة لا يوجد أي أساس للتمييز بين الحقيقي والزائف. وبالتالي فلا حقيقي ولا زائف^(١١)» ويخلص الأستاذ مبروك إلى أن الفكر الكامن وراء العولمة هو الفكر البرجماتي النفعي الإلهائي ولكن يزاحمه الآن ويقف خلفه في وعي العقول الغربية المفكرة الفكر الما بعد حدائي الذي يتضمن من بين ما يتضمن البعد التفكيكي التدميري^(١٢).

ولكن يبقى السؤال: ما العمل؟ يقول الأستاذ مبروك إن الإسلام منظومته الرسالية لا يستطيع (أن يقف) مكتوف الأيدي أمام ما تمارسه العولمة الأمريكية من سحق للشعوب وخطيم للكينونة الروحية للإنسان. ثم يضيف «ولكننا يجب أن نعتزف أن بلوغ الإسلام تلك الأهداف يتطلب شروطا محددة» تتمثل في وجود الفادة القادرين على اتخاذ القرارات الشجاعة المستقلة في ظل ضغوط العولمة البالغة القسوة (...) ويتطلب قبل كل ذلك اجتهدا فكريا نشيطا ومبدعا يقصر عنه الفكر الإسلامي الآن وليس أمامنا إلا أن نبلغ تلك القدرات أو نرتضي بفرضيات العولمة لنعيش في جحيم القهر والعبودية إلى الأبد^(١٣).

ولا شك أن هذه الخاتمة لتحليل د. مبروك للعولمة تستحق التقدير لما تتضمنه من روح نقدية وتأكيد على حاجة الفكر الإسلامي إلى اجتهد نشط ومبدع في مواجهة الأوضاع العالمية الراهنة. هذا إلى جانب تجاوز د. مبروك الاقتصار على الأحكام الغائبة والأخلاقية في تحليله لظاهرة العولمة.

وتحديده للأسس الموضوعية وأكاد أقول المادية للرأسمالية في مرحلتها المعولة، فضلا عن تمييزه الصحيح عامة بين الحادثة وما بعد الحادثة وإن كان لا يرى في الحادثة شأنه في ذلك شأن د. المسيري - إلا جانباً معتمداً لمعاديا للقيم الروحية والدينية والإنسانية عامة. وهي رؤية في تقديري قاصرة ومجحفة لفاهيم الحادثة والعقلانية والعلمانية والمادية عامة. تستبطن ثنائية ضدية استيعادية حادة - أكاد أقول ديكرتية - بين المادة والروح. بين الجسد والعقل بين العلم وإنسانية الإنسان! ولعل هذه الرؤية الثنائية الاستيعادية للمفهوم الموضوعي للحادثة والمادية هي التي تعرقل الاجتهاد الإسلامي الفكري المبدع لكشف آليات الرأسمالية عامة والرأسمالية المعولة خاصة. وبالتالي تعرقل حسن مواجهتها والاكتفاء بإدانتها ورفضها أخلاقيا وقيميا أو - كما يحدث - الاندماج المالي في مشروعاتها⁽¹⁾. على أننا قد نجد الرؤية الموضوعية للعولة أكثر وضوحا وتحديدا في مقالة د. رفعت العوضي الذي يرى أن العولة هي المرحلة الأخيرة للنظام الرأسمالي العالمي. وأن الأزمة التي يعانيها العالم في الكثير من مناطقه هي أزمة الرأسمالية نفسها وهو إذ يقترح النظام الاقتصادي الإسلامي. يحرص على تأكيد دور الدولة وتحدي الإسلام للمشكلة الاقتصادية في أمرين هما الإعمار مع عدالة التوزيع فضلا عن ضرورة مشاركة الشعوب في المشاكل الاجتماعية⁽²⁾. ويلتقي الأستاذ جمال البنا الذي يرى أن «الهدف الوحيد الذي تعمل له كل قوى العولة هو أن يصبح العالم سوقا واحدة مفتوحة دون جمارك أو حسابات بحيث يمكن للمنتجات الأوروبية الأمريكية (...)

أن جد لها مشترين. وأن يتم هذا على أنقاض الصناعات والمنشآت القومية التي لا تتمتع بمزايا المنتجات الأوروبية الأمريكية»^(١٧).

ويرى أنه «كان وجود الاتحاد السوفيتي ومنظمة الدول الاشتراكية يعوق انطلاقا وحش العولمة. فلما تهاوى الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة وانفسح أمامها المجال لأسوأ صور الاحتكارات والعريضة»^(١٨) وعندما يقترح د. رفعت العوضي مواجهة تكتل بنوك العالم الرأسمالي بتكتل «اقتصادي يجمع كل الدول العربية والإسلامية وأن ما هو قائم بالفعل من هيئات مثل مؤتمر العالم الإسلامي يصلح أن يكون بداية لذلك التكتل» يرد عليه الأستاذ جمال البنا بأن «مؤتمر العالم الإسلامي هو مؤتمر حكومات وكثير من الأنظمة قد تكون في ذاتها هي العقبة في سبيل توحيد الشعوب وانطلاقها إلى الأهداف الكبرى. ولذلك فأنا أنصوّر أنه ينبغي الإعداد لعمل تكتل جماهيري بين هذه الدول بصرف النظر عن موقف الحكومات. فالشعوب هي المناطة في الأساس لسياسة الإنماء والتكتل والمواجهة وليست الحكومات القائمة»^(١٩).

ويلتقي د. محمد عمارة مع الكثير من هؤلاء المفكرين الإسلاميين في التفرقة بين العالمية والعولمة. فيرى أن العالمية هي التي تمثل الأفق الإسلامي. لأن الإسلام دعوة عالمية منذ المرحلة المكية. وبالتالي فإن العالمية ليست غريبة عن الرؤية الإسلامية. بل الرؤية الإسلامية نزاعة إلى الرؤية العالمية انطلاقاً من أن الإسلام هو الرسالة الخاتمة والعالية.

والعالمية كما يرى تمثل حضارات متعددة متميزة أي ليست متماثلة أو منغلقة معزولة ومعادية وإنما هناك نوع من الخصوصية ونوع من التشابه^(٧٩). أما ما يفرض الآن باسم العولمة فليس عالميا، إنما هو الرؤية الغربية، النظام الغربي^(٨٠)

ويتساءل د. عمارة: لماذا الغرب يريد أن يفرض علينا العولمة؟ ويجب: هناك في بنية الفكر الغربي والحضارة الغربية هذه النزعة للهيمنة^(٨١) ويقول في ختام كلمته «فنحن مع العالمية ولكن هذا الذي يسمى بالعولمة هو تسابق وتطور في أدوات الهيمنة، والجديد في ذلك هو تقنين هذه الهيمنة. أما كون الغرب يعمل على فرض هيمنته علينا فهذا مرتبط بموقف الحضارة الغربية القديم منذ الاحتكاك بينها وبين الحضارة الإسلامية^(٨٢) وبهذا التفسير بالهيمنة يكاد د. عمارة أن يلغى الأساس الموضوعي الرأسمالي للعولمة ويجعلها ظاهرة إرادوية ذاتية عنصرية ذات جذور تاريخية قديمة! والغريب أنه يميز بين عالمية فكرة نظرية أو رسالة دينية وبين عولمة واقع موضوعي اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وعلمي تقني! وأنه برغم هذه العولمة الموضوعية، فإنها تزخر بالتعدد والتمايزات والصراعات والخصوصيات الثقافية والقومية والمصالح المتناقضة داخل نط إنتاجي سائد هو النمط الرأسمالي. ويسعى للمزيد من السيادة، وأن هذه العولمة الموضوعية ليست هي الهيمنة وإنما الهيمنة استقطاب داخل العولمة يتمثل في كتلة من الدول الرأسمالية الكبرى وشركاتها الاحتكارية المتشابكة والمنافسة معا التي تقف

ولعلنا نجد هذا التمييز نسبياً بين العولمة والهيمنة عند د. محمد عابد الجابري في أطروحته العشر^(٣٧) حول العولمة والهوية الثقافية. ففي الأطروحة الرابعة يرى أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضاً وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته. وتقترب رؤية د. عمارة من هذه الزاوية الأيديولوجية وخاصة عندما يفرق د. الجابري في أطروحته الخامسة بين العولمة والعالمية. فهذه شيء والأخرى شيء آخر كما يقول.

فالعولمة هي نفي الآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي. على حين أن العالمية - كما يقول - تفتح العالم على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي وكما يرى في أطروحته السادسة أن ثقافة الاختراق تقوم على أوهاج هدفها «التطبيع» مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري. وفي هذا كما يقول في الأطروحة السابعة إفراغ للهوية الجماعية من كل محتوى. ولهذا يؤكد في أطروحته التاسعة أن تجديد الثقافة أي ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها والتماس وجوه الفهم والتأويل لمسارها. تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. وتأكيداً على أن هذا لا يعني القطيعة مع العصر. تقول أطروحته العاشرة والأخيرة إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية في مستوياتها الثلاثة «الفردية والجمعية والوطنية القومية» لا تقل عن حاجتنا

إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

ولا شك أن رؤية د. الجابري للعولة رؤية متقدمة بالقياس إلى العديد من المفكرين الإسلاميين الذين ينتهي بعضهم إلى الرفض الفكري القاطع للعولة باعتبارها آخر تجليات الحضارة الغربية في حداثتها وعلمانياتها وماديته وديمقراطيتها التي تتعارض مع المفاهيم الإسلامية كما يفهمونها!

على أن رؤية د. الجابري للعولة - مع ذلك - لا تمس الأساس الموضوعي للنظام الرأسمالي نفسه الذي تُعد العولة - كما يقول - آلية من آلياته أو تُعد أحدث (أو أعلى) مراحل الإمبريالية التي هي بدورها كانت أحدث (أو أعلى) مراحل الرأسمالية نفسها - كما سبق ذكرنا. وهكذا - في تقديري - يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي المعمم والمعلوم هو القضية الجوهرية التي كانت موضوع تساؤلنا في البداية نعود إليها بعد رحلتنا الحوارية مع بعض المواقف الفكرية المختلفة من هذه القضية. لنحاول أن نقرب أكثر من واقعها العيني وأن نحدد موقفنا منها.

ذكرت في البداية أن هذا النمط الرأسمالي المعمم أصبح يمثل بمستوياته المختلفة والمتراوحة ما يمكن أن نسميه موضوعيا - بصرف النظر عن أحكام القيمة الإيجابية أو السلبية - حضارة عصرنا الراهن. وقد يكون من الضروري أن أوضح هذه التسمية لأزيل ما تثيره من التباس وسوء فهم. فضلا عن أنني أراها ضرورية لتفسير بعض مظاهر التناقضات والصراعات في عصرنا.

الثقافة والحضارة والعولمة

في ندوة سابقة حول «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» «عقدتها منظمة «تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية» في مارس عام ١٩٩٧ اجتهدت في تحديد دلالة^(٧٤) بعض المصطلحات من بينها مصطلح الثقافة ومصطلح الحضارة وذكرت أنني تعاملت وأتعامل مع مصطلح الثقافة بدلالاتها الأنثروبولوجية العامة في جوانبها الرمزية والمادية والعملية. أي من حيث إنها الرؤية المعرفية والوجدانية والروحية والعملية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني عامة التي تتجلى في أشكال السلطة ونمط الإنتاج والسلوك السياسي والقيمي والإبداعي في ارتباط محلي محدد. وبهذا المعنى فالثقافة تختلف باختلاف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية من مجتمع إلى آخر. بل تختلف وتتنوع كذلك داخل المجتمع الواحد باختلاف وتنوع المواقف السياسية والاجتماعية والفكرية. كما تنطور وتنمو بتطور الأوضاع والتشكيلات القومية المختلفة. نتبين هذا في أرقى المجتمعات وأدناها في سلم التطور التاريخي الاجتماعي العام. على أن الثقافة - بشكل عام - جمع كذلك بين ما هو قومي خاص بها. وبين ما هو إنساني مشترك بين مختلف الخبرات الإنسانية. وهو مشترك ثقافي نابع من الاحتياجات الأساسية للعضوية والاجتماعية والموضوعية الإنسانية. والتفاعل المتصل بين الثقافات المجتمعية والقومية المختلفة دون أن يلغي هذا خصوصية الثقافة في كل مجتمع من المجتمعات.

أما مصطلح الحضارة. فقد تعاملت وأنعامل معه دون تمييز دلالي جوهري بينه وبين مصطلح الثقافة بمفهومها الأنثروبولوجي الذي ذكرت. على أني أرى أن الفارق بينهما يكمن في أن الحضارة هي ثقافة تطورت تطورا ذاتيا مما دفعها ويدفعها إلى تجاوز حدودها المجتمعية المحلية الخاصة وإلى التوسع والامتداد. فإرضة نفسها على مجتمعات وأقاليم وتشكيلات اقتصادية واجتماعية وثقافية أخرى في عصر ما. أو مرحلة تاريخية معينة. إنها نقلة متطورة من الخاص إلى العام مهما كانت حدود هذه النقلة. أي أن الحضارة هي خصوصية ثقافية معممة سائدة خارج حدود نشأتها المحلية الأولى. فهكذا حُققَت وتشكلت الحضارة المصرية القديمة. والصينية والفارسية واليونانية والرومانية والعربية الإسلامية وغيرها من ثقافات معممة تطورت ذاتيا ثم توسعت خارج منبعها الأصلي وأخذت تسيطر على مناطق ثقافية أو حضارية أخرى. وأضيف إلى هذا إضافة أراها مهمة هي أنه عندما تنهار ثقافة من الثقافات أو حضارة (بمعنى الثقافة المعممة) نتيجة لسيادة أو سيطرة حضارة أخرى أكثر قوة وتطورا. فإن خصوصيتها الثقافية تظل حية - بمستوى أو بآخر - داخل الثقافة أو الحضارة السائدة الجديدة. ولهذا نجد داخل الحضارة الواحدة في أغلب التجارب التاريخية الحضارية - أكثر من ثقافة ثانوية هي امتداد لثقافات أو حضارات سابقة - ولهذا نشهد داخل الحضارة الواحدة - بالمعنى الذي ذكرت - اختلافات وصراعات وتفاعلات بين هذه الثقافات الثانوية والثقافة السائدة. ففي أوج ازدهار الحضارة العربية الإسلامية - على سبيل المثال - في القرن الثاني والثالث والرابع الهجري. احتوت الحضارة العربية الإسلامية

في امتدادها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا عديدا من الثقافات الأخرى مثل البيزنطية والفارسية والهندية والمصرية وغيرها. ولعل الاختلافات الثقافية المذهبية داخل هذه الحضارة آنذاك. كانت ترجع إلى هذا الاختلاف والتنوع الثقافي والمعرفي والاجتماعي داخلها في إطار سيادتها الثقافية العامة. بل لعل هذا الاختلاف والتنوع أن يفسر لنا ظاهرة التعددية وغيرها من ظواهر الخلاف والاختلاف والصراعات الأخرى داخل هذه الحضارة.

في ضوء هذا، أرى أن مصطلح العولمة في عصرنا الراهن هو تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية - كما سبق أن ذكرت - تمثلت في البداية في ثقافة - بالمعنى الأنثروبولوجي - تخلقت وتشكلت في رحم الأنساق الإقطاعية في أوروبا في القرن السادس عشر. تنقسم بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد ويتوسع ويسود حتى أصبح لا مجرد حضارة غربية كما يقال بل حضارة عصرنا الراهن وإن اختلف مستواها من مجتمع إلى آخر، إنها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تُعد امتدادا تاريخيا متطورا متجاوزا لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية السابقة، والتي ما تزال معالمها وأثارها باقية حية داخل نمطها الإنتاجي الرأسمالي الجديد. ولهذا يتنوع هذا النمط الإنتاجي الرأسمالي بدوره بتنوع الثقافات التي يحتويها ويسيطر عليها دون أن يلغيها تماما رغم سعيه إلى ذلك. إننا على سبيل المثال، لا نستطيع القول بوجود حضارة عربية إسلامية، أو حضارة عربية. وإنما هناك ثقافة عربية أو إسلامية تسيطر على بلدانها وأوضاعها المختلفة

هذه الحضارة الرأسمالية الراهنة، التي تأثرت في نشأتها الأولى - بدون شك - بتراث الحضارة العربية الإسلامية.

العولة والهيمنة

ولهذا يتنوع النمط الإنتاجي الرأسمالي العالمي في سيادته الحالية على البلدان العربية وتبعيتها له، بتنوع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان العربية وبخاصة في جليها الثقافي. وبرغم سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي سيادة اقتصادية وإيديولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الأوروبية وفي اليابان. فإننا نجد اختلافا في البيئة القومية لهذا النمط الرأسمالي فيما بينهما وخاصة في جليها الثقافي. ولهذا فإن العولة رغم خففتها الموضوعي وسيادتها عالميا كنمط إنتاج رأسمالي.

فإنها ليست مستوية سواء من حيث تفاوت دولها وبلدانها في مستوى إنتاج هذه النمط الرأسمالي أو في التبعية له، من حيث مستوى خصوصيته الثقافية. ولهذا تنقسم العولة بهيمنة عدد من الدول الرأسمالية الكبرى عليها. وعلى رأس هذا الدول الولايات المتحدة الأمريكية. وما أكثر ما يتم الخلط بين العولة والهيمنة ما قد يغيب طبيعة الصراع المحتدم داخل العولة نفسها. فالهيمنة هي نتيجة لما يتحقق من تركيز وتمركز واستقطاب داخل العولة. ناجم عن التفاوت الإنتاجي والعلمي والتكنولوجي والثقافي. فالعولة ظاهرة موضوعية إنتاجية رأسمالية سائدة. أما الهيمنة فهي

تميز ذاتي داخل هذه الظاهرة الموضوعية، ولهذا قد تفراخ وتختلف من مرحلة إلى أخرى. ومن الخطأ العلمي أن نتحدث عن العولة باعتبارها أمركة بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة على دولها الرأسمالية الكبرى. فقد تناكل أو تضعف الهيمنة الأمريكية دون أن يعنى هذا تصفية العولة الرأسمالية نفسها. بل قد يعنى انتقال الهيمنة إلى دول رأسمالية أخرى أو تكتل آخر رأسمالي. أو قد يتحقق نوع من التوافق المؤقت أو الجزئي أو العام بين الدول الرأسمالية الكبرى للحد من التنافس فيما بينها. هذا التنافس الذي يصل أحيانا إلى تعرض النظام الرأسمالي كله لأخطار جسيمة. إنها احتمالات واردة. بل حالة. نسبيا تنجلى فيما يعانى النظام الرأسمالي من أزمات تقليدية ومستجدة في ظروف عولته. على أن المهم هنا أن نميز بين الواقع الرأسمالي الموضوعي للعولة وبين ظاهرة الاستقطاب والهيمنة داخلها. ولا ينبغى الخلط بينهما. والمسألة ليست مسألة نظرية خالصة. بل تتعلق كذلك بمنهج التعامل مع العولة أو مواجهتها.

وحقق العولة الرأسمالية سيطرتها الشاملة عن طريق أدواتها المختلفة من شركات احتكارية وبنوك متعددة القوميات. وأساليب ووسائل تقنية تتطور كل يوم أنتاجها لها الثورة العلمية الخالصة لتنمية القدرات الإنتاجية والتسليحية إلى غير حد. وكذلك القدرات التوسعية المعلوماتية والاتصالية بما يشبه إلغاء المكان والزمان. بهذه الأدوات والوسائل والقدرات سعت الدول الرأسمالية الكبرى

وتواصل سعيها لتنميط العالم تنميظا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وبخاصة البلاد النامية. مستخدمة لتحقيق ذلك أبشع وأشرس أشكال التدخل والعدوان والقمع وتفجير الصراعات المحلية وإهدار المشروعات الدولية وشغل منظماتها الدولية. السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل وتوظيفها لخدمة مصالحها الاحتكارية التوسعية وإدارة أزماتها الثقافية. وأخذت تسعى عن طريق شركائها المتعددة القومية ومؤسساتها الاقتصادية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقياتها التجارية الدولية إلى إدماج واستتيع اقتصاديات البلاد النامية في بنيتها الرأسمالية. وتفكيك مؤسساتها وقطاعاتها الاقتصادية العامة ومحاولة تصفية الدور الإنتاجي والخدمي لدولها. اكتفاء بدورها الأمني لحماية مصالحها وتفكيك الروابط القومية والإقليمية. وخلخلة الهويات الثقافية وإشاعة الاتجاهات اللاعقلانية والاستهلاكية والفردية والنفعية. وروح المتاجرة بكل شيء وتسليع القيم الثقافية وبناء اقتصاديات على المضاربات المالية وعرقلة المشروعات التنموية التصنيعية خاصة.

صراع حضارات أم صراع مصالح

وفي إطار هذه العولة الرأسمالية ليس ثمة صراع حضارات على أساس ثقافي ديني كما يذهب هنتنغتون. فليس ثمة صراع بين مسيحية الغرب. وإسلامية وكونفوشيوسية الشرق. وليس ثمة صراع حضاري ديني بين أمريكا واليابان مثلا رغم اختلاف الخصوصية القومية والثقافة التراتبية بينهما. وليس

ثمة صراع حضاري بين أمريكا من ناحية وإيران أو العراق أو ليبيا وإن اتخذ هذا الصراع مظهرًا دينيًا أو أيديولوجيًا ما أكثر ما تضخمه الولايات المتحدة لتصطنع به أعداء موهومين تغيب بهم حقيقة الصراع. مثل تضخيمها لخطورة عداء التيار الإسلامي لها بعد انهيار عدوها الاشتراكي القديم الذي كان يتمثل في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. في الوقت الذي تدعم أشد عناصر التيار الديني الإسلامي تعصبا وتخلقا في أفغانستان وفي غيرها من بعض البلاد العربية والإسلامية. وجعل من نفسها من ناحية أخرى حامية للأقباط المصريين ومدافعة عنهم في مواجهة ما يعانون من اضطهاد طائفي ديني من جانب مواطنيهم المسلمين كما تزعم. في الوقت الذي تتواطأ مع الاحتلال الاستيطاني العدواني التوسعي للطغمة الصهيونية التي تطرد الشعب الفلسطيني مسلميه ومسيحييه من أرضه وتمارس أبشع صور المذابح الجماعية والقمع والتعذيب والتجويع وإهدار الحقوق لأبنائه أطفالا ونساء ورجالا.

كما تستخدم القوات العسكرية لحلف الأطلسي «الناتو» في مظهر خادع لحماية مسلمي كوسوفا من الاضطهاد الصربي. وهي في الحقيقة تفاقم من محتهم لتغطية هدفها الأكبر وهو تغيير علاقات القوى السياسية والعسكرية لمصالحها في منطقة البلقان وفي أوروبا عامة. فضلا عن تحويلها للناتو من قوة عسكرية محدودة المهام بحدود أوروبا إلى قوة عسكرية وسياسية بديلة لمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ذات صلاحية ومشروعية مفروضة على نطاق العالم.

إن الصراع الدائر في عصرنا ليس صراعاً حضارياً بل هو صراع مصالح اقتصادية داخل حضارة رأسمالية سائدة واحدة. هو أولاً صراع مصالح بين الدول الرأسمالية الكبرى نفسه من أجل المزيد من الربح والتوسع والهيمنة وإدارة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية القيمة المتفاقمة. وقد يبرز الجانب الثقافي منه في ظواهر عديدة، مثل «الاستثناء الثقافي» الذي فرضته فرنسا وكندا في اتفاقية «الجات». وهناك ثانياً الصراع بين هذه الدول الرأسمالية الكبرى والدول النامية. هذا الصراع الذي يتخذ أشكالاً متنوعة من تدخل وعدوان عسكري واحتلال وفرض شروط عسكرية وسياسية واقتصادية ورؤى ثقافية. لتكريس سيطرتها واستئثارها لهذه الدول النامية وطمس خصوصيتها الثقافية والقومية وإعاقة تطورها التنموي الذاتي.

وما أكثر الأمثلة الفاقعة والفاجرة لسلوك الدول الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد المصالح الجوهريّة لشعوب البلدان النامية بل ضد شعوبها نفسها بما لا يسمح المقام هنا لتفصيل. على أنها صورة بشعة وملتبسة للعولمة الرأسمالية وريثة التاريخ الطويل لنمط الإنتاج الرأسمالي منذ بدايته في القرن السادس عشر حتى اليوم.

لقد حققت بهذه العولمة الرأسمالية وحدة الحضارة الإنسانية في عصرنا. ولكنها رغم ارتباطها منذ بدايتها الرأسمالية الأولى برؤية عقلانية وتاريخية وتنويرية وتوجه

ليبرالي ديمقراطي يقوم على احترام التعدد والاختلاف والتنافس وحرية الاعتقاد والتعبير والمواطنة والتطور والتقدم والإبداع. هذه القيم التي يلخصها مفهوم «الحداثة». وبرغم التطور الرائع لكفاءتها الإنتاجية والإبداعية في المجالات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية والإدارية والتنظيمية والمكتشفات التكنولوجية، فهي وحدة حضارية دامية تنزف جرائم وقبحا وبشاعة وعدوانا واستغلالا واحتلالا واغترابا ومهانة في حق شعوب العالم. فبرغم ما حققته وما تزال تحققه من معجزات علمية وتكنولوجية كفيلة بحل العديد من المشاكل الاجتماعية والصحية والبيئية والمعيشية التي تعاني منها شعوب العالم جميعا بمستويات مختلفة، فإن هذه العولمة - والهيمنة الرأسمالية تستهلكها - في خدمة 10٪ فقط من سكان الأرض أصحاب المصالح الأساسية في هذه العولمة والهيمنة. هذا هو الوجه القبيح لهذه العولمة الذي يشوه المنجزات المبدعة التي استطاع العقل الإنساني والفعل الإنساني والتضحيات الإنسانية أن يحققها منذ النشأة الأولى للرأسمالية حتى مرحلتها الراهنة.

على أن هذه المنجزات الإنسانية المبدعة لم تهدر تماما، ولم تتوقف طاقاتها عن الإضافة والتجديد لمصلحة الإنسان عامة. ففي قلب هذه العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية بوجه خاص، وفي مواجهتها، أخذت تبرز ظواهر إنسانية معولة أخرى ومضادة لهذه العولمة السائدة. فمن ناحية أصبح العديد من القضايا المشتركة لشعوب العالم ذات طابع معولم مثل قضية البيئة والأخطار والكوارث الطبيعية

وندره المياه والأمراض الوبائية والأخطار النووية والسلام العالمي والتصحر والمخاضات. فضلا عن الحقوق والحريات الإنسانية الفردية والمجتمعية والعامّة. وبخاصة حقوق المرأة والأطفال والأقليات العرقية والمهمشين وحماية الخصوصيات القومية والهويات الثقافية. وتنميته إلى غير ذلك. وأخذت تتشكل من أجل هذه القضايا جماعات وهيئات شعبية غير حكومية. وتنعقد مؤتمرات وتقوم مسيرات مطلّبة على المستوى القومي والإقليمي والعالمي. هذا إلى جانب تواصل التنظيمات والتشكيلات والهيئات السياسية والاجتماعية والحزبية والعلمية والأدبية والفنية ذات التوجهات الديمقراطية الوطنية والقومية والاشتراكية والشيوعية والدينية المتسنية في مختلف أنحاء العالم تصديا لهذه العولة الرأسمالية. وسعيًا إلى إبداع حلول وبدائل سياسية وإنتاجية وتنموية وديمقراطية تندعم بها وحدة الحضارة الإنسانية مع مراعاة واحترام هوياتها الثقافية وخصوصياتها القومية والعمل على سيادة المشروع الدولية وحرير المنظمات الدولية من سيطرة دول الهيمنة الرأسمالية.

وفي قلب هذه العولة والهيمنة الرأسمالية ما تزال ترتفع مفاهيم ومبادئ وقيم العقلانية والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية والحداثة والاستنارة والتقدم واحترام الاختلاف والتنوع في الاجتهادات الفكرية والدينية والإبداعية. هذه المبادئ والمفاهيم والقيم التي برزت - كما ذكرنا - مع نشأة هذه الحضارة الرأسمالية في مسيرتها التنافسية الساعية إلى الاحتكار والتمركز والتسلط وعبادة قانون تعظيم الربح

فوق كل قيمة إنسانية. واستخدام العقل استخداما آليا إجرائيا ميكانيكيا نفعيا خالصا. وتخويل العلم والعقلانية إلى وسيلة لمضاعفة السيطرة والاستغلال والمركزية والاستبداد والقمع. وإشاعة اللاعقلانية والرؤى الجزئية المتشظية. ودحض القيم والمبادئ العامة والأنسقة المعرفية الكلية والتاريخية والسخرية من الحادثة الفعلية واتهامها بالشمولية والمركزية الاستغلالية واستبدال مفهوم ما بعد الحادثة أي معكوسها الدلالي والانتكاس عليها. وليس تطويرها كما يذهب بعض النقاد والمفكرين من أنصار هذه العولة الرأسمالية. أو من الذين يأخذون على الحادثة والعقلانية والعلمانية توظيفها توظيفا إجرائيا نفعيا استبداديا في مرحلة ما قبل العولة.

ولهذا تدور معارك فكرية عميقة بين مفهوم الحادثة التي يواصل معركتها والدفاع عنها وتطويرها بعض المفكرين والفلاسفة المعاصرين وخاصة الفيلسوف الألماني هابرماس باعتبار أنها لم تستكمل بعد وبين مفهوم ما بعد الحادثة الذي يكاد أن يكون تعبيرا أيديولوجيا عن هذه المرحلة من العولة الرأسمالية. ولا تقف هذه المعركة الفكرية عند الحدود الفلسفية أو النقد الأدبي. بل تمتد إلى مختلف المجالات المعرفية والإبداعية الأدبية والاجتماعية والفنية والمعمارية والسياسية والاقتصادية. على أن الدفاع عن الحادثة والعقلانية والعلمانية والتاريخية في عصرنا ليس ردة إلى البدايات الأولى لسنأة الرأسمالية. وإنما يتضمن نقدا للعولة الرأسمالية وجهدا فكريا لتجاوزها. على حين أن الدفاع عما بعد الحادثة يكاد يعد ردة فكرية إلى ما قبل الحادثة وليس

وهكذا في قلب العولة الرأسمالية تتحرك جهود متنوعة تنواحد فكريا تلقائيا وتنظيميا بمستويات مختلفة على مستوى العالم. لتصوغ مشتركا ثقافيا إنسانيا متناميا على اختلاف مصادره واجتهاداته وتنوع هوياته الثقافية وخصوصياته القومية. مؤذنة بإمكان خويل هذه العولة الرأسمالية الشرسة التي تستقطب ثمرات الجهود الإنسانية العاملة والمبدعة إلى عولة إنسانية بتحقيق فيها وبها مستوى أرقى من التفتح الإنساني. ومن التحرر من الاستغلال والقهر والقمع والظلم والاستتباع والاعتراب والتعصب العرقي والديني والجمود الفكري عامة.

ولعل المنجزات العلمية والتكنولوجية وخاصة في علوم الاتصالية والمعلوماتية والبيولوجية. هذه المنجزات الباهرة التي خفقت وتزداد خفقا وتطورا بفضل القوى الإنتاجية والعلمية والفكرية المبدعة. والتي ما تزال تمتلكها وحتكرها وتسيطر عليها قوى الهيمنة الرأسمالية وتوظفها لخدمة مصالحها أساسا. أقول. لعل هذه المنجزات أن تصبح ملكية معولة في أيدي هذه القوى المنتجة والمبدعة من شعوب العالم فتنشط وتناسق جهودها مع مختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية المستنيرة والمتقدمة في العالم للتعجيل بتحقيق هذه العولة الإنسانية في القرن القادم.

ولهذا ليس هناك ما هو أخطر على ثقافتنا العربية وعلى

إنسانيتنا عامة، من الدعوة إلى الاستسلام لهذه العولمة والهيمنة الرأسمالية، باعتبارها قدرا تاريخيا لا فكاك منه في صورته الراهنة، وبالتالي الدعوة إلى حتمية الاندماج أو التكيف الهيكلي معها دون حفظ أو مراعاة للخصوصيات والهويات الثقافية والمصالح القومية.

ولكن... لا يقل خطرا عن هذا، إنكار هذه العولمة الرأسمالية، والاكتفاء بإدانتها والاستعلاء الفكري عليها والتمترس داخل خصوصية قومية شوفينية أو هوية ثقافية سلفية نهائية مغلقة مستغنية عن كل ما يتحقق في عصرنا الراهن من معارف ومنجزات علمية وتكنولوجية ومعارك سياسية واجتماعية وحوارات وصراعات فكرية وثقافية في مواجهة هذه العولمة الرأسمالية.

إن كلا الموقفين يفضيان إلى نتيجة فاجعة واحدة هي الانحمار الثقافي لمصلحة الهيمنة الرأسمالية، فننتجتها العملية هي الاستيعاب والتبعية والخروج من التاريخ على حد تعبير المفكر الاقتصادي د. فوزي منصور.

وفي تقديري أن البديل الإيجابي في مواجهة هذه الهيمنة الرأسمالية المعولمة هو التفتح العقلي والعلمي والنقدي والإبداعي على تنوع حقائق وخبرات الواقع والعصر، وتنمية القدرة على امتلاك مفاتيحهما امتلاك معرفيا وعلميا والاجتهاد في تبيئتهما بالإضافة بحسب احتياجاتنا وخبراتنا الخاصة. ولا يتم هذا في فراغ، وإنما بتحقيق مشروعات تنموية تصنيعية وبشرية من خلال أعمق مشاركة ديمقراطية جماهيرية لكل القوى الاجتماعية المنتجة والمبدعة، فضلا

عن القوى السياسية الوطنية والديمقراطية والتقدمية عامة. على أنه لا سبيل لتحقيق أو نجاح مشروع تنموي أو وطني خاص في عصرنا بغير عمق قومي وإنساني عام. إن تعميق الهوية الثقافية والقومية هي نقطة الارتكاز الأولى لمواجهة الهيمنة الرأسمالية وضمان نجاح أي مشروع تنموي خاص. ولهذا فإن البعد القومي العربي هو بعد أساسي في أي تخطيط لمشروع مصري خاص. على أن هذا البعد القومي لا نجاح له بغير بعد إنساني عام. فلا سبيل إلى عزلة عن العالم. إنما المهم أن نحسن التعامل ووطنيا بما يدعمنا قوميا. وأن نحسن التعامل قوميا بما يدعمنا عالميا. وأن نحسن الترابط بين هذه الأبعاد الثلاثة بالأساس الديمقراطي الشعبي لمشروعنا. هذا الأساس الذي هو قاعدته الصلبة والحامية له من الانتكاس. وأن نحسن كذلك خديد ما نريد تحقيقه وأن نحسن امتلاك المعرفة وأدواتها العلمية والتكنولوجية. ووسائلها التعليمية والإعلامية والثقافية عامة.

هذا هو في تقديري المدخل المنهجي الموضوعي والفكري والعملية القومي والثقافي والإنساني عامة للتصدي تصديا ايجابيا لهذه العولة الرأسمالية التي تكاد تجعل من وحدة الحضارة الإنسانية - هذا الكسب التاريخي العظيم - لا قرية كونية واحدة - كما يقال - بل غابة عالمية واحدة. وفي غمرة معركة تصدينا لهذه الرأسمالية العولة لن نكون في عزلة عنها أو عن العالم بل سنكون قوة متحركة داخلها. ولن نكون وحدنا بل سنكون جزءا من عولة إنسانية جديدة تشارك في بلورتها وإنضاجها قوى قومية واجتماعية وثقافية

واقتصادية وسياسية مختلفة ومتنوعة داخل العولمة الرأسمالية السائدة. وفي غمرة هذه العملية التاريخية الحضارية التي تنامي تلقائيا وتنظيما فكريا وعمليا حوارا ونضالا، ستتتبع الخيارات تتجدد خبرة الخيارات القديمة كالخيار الاشتراكي مستفيدا من كل سلبيات التطبيقات السابقة. أو تتيقن خيارات جديدة. أو تقوم علاقة حضارية إنسانية شبيكية متنوعة الخبرات الموحدة الحميمة برغم هذا التنوع وبفضله!! وإذا كانت العولمة الرأسمالية هي الحضارة السائدة بعصرنا الراهن أو هي أحدث» أو أعلى مراحل الإمبريالية» فهي ليست نهاية التاريخ أو نهاية الأيديولوجيات. ما أريد أن أوغل بعيدا في يوتوبيا خيارات مستقبلية. على أن المستقبل كل مستقبل إنما يصنعه الحاضر. وأحيانا الماضي للأسف.

جوهر معركة العصر

وفي تقديري أنه برغم ما قلت من تفرقة بين العولمة والهيمنة. فإنني أقول إن جوهر معركة عصرنا المباشرة الآنية هي النضال العالمي المشترك بين الخصوصيات الثقافية والقومية والقوى المنتجة والمبدعة والديمقراطية والتقدمية في العالم. من أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على الوضع الإنساني الراهن أيا كانت صفتها، والسعي إلى دعم المشروع الدولية. في منظماتها القائمة وذلك بإنشاء «هيئة الشعوب المتحدة» ليس بديلا عن هيئة الأمم المتحدة، التي تمثل حكومات العالم ودولها. وإنما لتكون عمقا شعبيا لها ورقابة شعبية عليها

تساندها في معاركها الإنسانية. هذا إلى جانب ضمان حق كل بلدان العالم في اختبار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والإبداعية . وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية والثقافية بين شعوب العالم.

وبرغم الأهمية البالغة الحاسمة الفاعلة لكل القوى والتشكيلات السياسية والاجتماعية والخصوصيات القومية والهويات الثقافية المختلفة التي تتصدى اليوم لهذه العولة والهيمنة الرأسمالية والأمريكية خاصة. فإن دور المثقفين في عصرنا الراهن - الذي أصبحت فيه الثقافية قوى إنتاجية ثورية باهرة. أصبح دورا حاسما كذلك. وخاصة إلى جانب كل تلك القوى والتشكيلات الجماعية - التي أشرت إليها - لاكتشاف حلول وبدائل للقضايا والمشاكل المختلفة سواء على مستوى كل قطر أو وطن أو إقليم أو على المستوى الإنساني عامة.

إنها مسئولية المثقفين - كما ذكرت وأكرر الذكر في العديد من الندوات - على تنوع كفاءاتهم وتخصصاتهم في تحقيق هذا التحول التاريخي الحضاري أي تحويل هذه الغاية الإنسانية المعولة. لا أقول إلى حقيقة إنسانية غناء منتجة مثمرة تضامنا وعدلا وحرية وسلاما وإبداعا. - فهذه معركة إنسانية طويلة - وإنما على الأقل تطهيرها أولا من حيواناتها المفترسة الجشعة التي تحول دون تحقيق هذا الحلم النبيل... الممكن.

الثقافة والديمقراطية
والهيمنة الأمريكية

الثقافة بمعناها العام*

اسمحوا لي أن أبدأ بتعريف عام للثقافة. أخطر قضية في عصرنا الراهن في تقديري. وهو ما حرصت دائما على تأكيده في العديد من كتابات سابقة. ولعلي لن أضيف هنا جديدا إلى هذه الكتابات. فالثقافة في تقديري لا تقتصر دلالتها على المعارف والأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والعقلية والروحية والعقائدية والإبداعية والقيمية والأخلاقية. وإنما تمتد وتتسع لختلف الممارسات والتجليات العملية السلوكية والحياتية الفردية منها والجماعية والاجتماعية. فضلا عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج ومضامين المواقف والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلى غير ذلك. وهكذا يتواجد في مفهوم الثقافة الجانب المعرفي المعنوي مع الجانب المادي العملي للحياة الإنسانية. ولعلنا نجد هذا المفهوم كامنا في أصل كلمة الثقافة في لغتنا العربية، وفي بعض اللغات الأجنبية. فهي استعارة مجازية في لغتنا من عملية تنقيف الرمح أو السيف إرهافا لهما بالنار. وهو يقرب من عملية الزراعة AGRICULTURE في بعض اللغات الأجنبية. أي ارتباط مفهوم الثقافة بمفهوم الفعل التغييري التجديدي التنموي. بمعنى أن الثقافة هي رؤية للعالم تتجلى وتتجسد فرديا ومجتمعيا في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعملية والحياتية المختلفة التي توحيها اللغات - بالمعنى العام - في المجتمع الواحد وإن تنوعت في الوقت نفسه بتنوع فئات هذا المجتمع من حيث مواقعها الاجتماعية ومواقفها الفكرية.

* نشرت هذه الدراسة كمقدمة للعدد الحادي والعشرين من مجلة قضايا فكرية.

بما يشكل الخصوصية الثقافية والقومية العامة لهذا المجتمع وما يكاد يعبر عن جوهر الصراع المجتمعي داخله. هذا في تقديره هو المعنى الأنثروبولوجي للثقافة وهو المعنى الجوهرى للثقافة. باعتبار أن الثقافة هي الخصوصية الإنسانية بامتياز في رؤيتها للعالم وفي سلوكها الفكري والعاطفي والروحي والعملي. ولهذا فالثقافة تعبير عن إنسانية الإنسان وصراعه لا من أجل مجرد الحياة والبقاء. وإنما كذلك من أجل التجاوز المتصل للواقع الإنساني والطبيعي القائم وحدوده المعرفية والقيمية والحياتية. إنها في جوهرها خلاصة خبرة الماضي في الحاضر الذي هو بدوره

مسكون بالمستقبل. أي مسكون بإرادة التجاوز إلى ما هو أرقى وأجمل وأكثر اقتدارا وحرية وعدالة وإنتاجا وإبداعا. ولهذا فالثقافة ظاهرة تاريخية في جوهرها لا تدرك دلالتها إلا على أرضية سياقاتها الاجتماعية الموضوعية الخاصة والتنوع. وعلى هذه الأرضية الاجتماعية نتبين دائما أن الثقافة في الممارسة. وهي في جوهرها تعبير عن ممارسة - تتمثل أساسا في توجيهين متناقضين هما: ثقافة السلطة السائدة بالمعنى السياسي والاجتماعي والعملي والإداري لهذه السياسة. وسلطة الثقافة المعبرة معنويا وعمليا كذلك عن قوى الاختلاف والنقد والنقض والمعارضة والتغيير والتجاوز والإبداع. كما سبق أن أشرنا. وهكذا يجتمع في مفهوم الثقافة الواحدة. ما هو فردي خاص وما هو مجتمعي عام. بين ما هو ثقافة نخبة عالمية وثقافة قاعدية شعبية. بين ما هو سلطة سائدة وما هو مجتمعي مدني معارض مهمش عادة. بين ما هو سلفي جامد

وما هو إبداعي متفتح. بين ما هو أصيل دون انقطاع عن تراثه
أو عزلة عن ثقافة أخرى مغايرة. وبين ما هو تابع تكرارا أو اجترارا
من ناحية أو تقليدا من ناحية أخرى.

الثقافة العربية الراهنة

وإذا انتقلنا من هذه التعريفات العامة للثقافة إلى التحديد
الخاص بالثقافة العربية الراهنة في مجملها بالمفهوم الذي
عرضنا له. لوجدنا أنها بغير شك تعد أولا امتدادا لحضارتنا
العربية الإسلامية بكل توجهاتها وصراعاتها واختلافاتها عبر
مراحلها التاريخية المختلفة. تراث مجد صعودها التاريخي القديم.
وإن تكن - ثانيا في الواقع - تراث انطفاءها وتفككها التاريخي
والاجتماعي وتحول إلى كيانات قطرية مختلفة ومتخالفة
ومتخلفة مع تدهور فاعليتها الإنتاجية والإبداعية. وبالتالي
تدهور وحدة وفاعلية ثقافتها القومية العامة. مما أفضى ويفض
إلى فقدانها حريتها الجماعية نفسها واستتباعها للعولمة
الرأسمالية السائدة اليوم سياسيا وعسكريا واقتصاديا
وثقافيا. هذه العولمة التي تعد في أعلى مراحل الإمبريالية.
والتي تم استقطابها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.
الساعية للهيمنة الكاملة الشاملة على العالم. متخذة من
سيطرتها على البلاد العربية بموقعها الجغرافيا وتاريخيا
وكنوز أرضها وهشاشة نظمها وتبعيتها. نقطة انطلاق ووثوب
وتوسع وعدوان وسيطرة على بقية الدول والمناطق الأخرى من
العالم. دعما وضمانا لهيمنتها التي تسعى إلى تأييدها. -
وتحقيقا لقولة «نهاية التاريخ»؟ على أنها في الحقيقة لو

ونعود مرة أخرى إلى تأمل ملامح واقعنا الثقافي. لتبين لنا - كما سبق أن ذكرنا - سيادة بعددين أساسيين في هذا الواقع وإن اختلف الأمر من مستوى إلى آخر. بين هذا البلد العربي أو ذلك. البعد الأول هو استمرار التراث العربي الإسلامي القديم متمثلاً في الدين واللغة والإحساس العام بمستويات مختلفة - بوحدة الهوية التاريخية القومية. وهي وحدة يمتزج فيها الوجدان القطري الخاص بالوجدان العروبي القومي. بالوجدان الروحي والديني. كما تنوع فيها مستويات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بقايا عشائرية وقبلية. وتسلطية أبوية وتخلف شبه إقطاعي مع سيادة التخلف الإنتاجي واستئثار الهشاشة الفكرية التي تتراوح بين الفكر السلفي الأصولي الجامد. والرؤية التجزئية الانتقائية النفعية وروح المتاجرة والربحية السريعة فضلاً عن الفساد المؤسساتي الذي يضاعف من تخلف مؤسسات السلطة نفسها. في إطار نظم حكم تسلطية تشكلت جميعاً من أعلى. وتتحكم باسم منظومة أيديولوجية تتألف من رؤية دينية طقوسية. ورؤية قومية دعائية. تبطن خلاف ما تصرح به. كما تحكم باسم شوري أو ديمقراطية مظهرية. وظيفتها تحسين وتجميل صورة التسلط وإضفاء المشروعية عليه. فضلاً عن انعدام المشاركة الشعبية الديمقراطية في توجيه السياسات والمشاريع وتأمين مصالح الناس وضمان حقوقهم وحياتهم. هذا مع الحرص على إضعاف وتكفيل المعارضة الثقافية باحتوائها أو بقمعها. فضلاً عن سيادة

تفكير

نمط إنتاجي رأسمالي رث، يغلب عليه الطابع التجاري الربحي التابع. وبالتالي انعدام أي خطة لتنمية شاملة. سواء داخل البلد الواحد أو بين البلاد العربية جميعاً. وذلك اكتفاء بعمليات متناثرة مبعثرة من النمو الداخلي أو تلك التي تعبر عن المصالح الذاتية الخاصة. هذا مع المفارقة الصارخة بين أكثر البلاد ثروة وأقلهما حداثة وتحديثاً من الناحية الاقتصادية والثقافية وبين أقل البلاد العربية ثروة وأكثرها حداثة وتحديثاً.

هذا عن البعد الأول لهذا الواقع الثقافي العربي. أما البعد الثاني: للثقافة العربية الراهنة السائدة. فيتمثل في استمرار هيمنة رأس المال المعولم. سواء من حيث الهيمنة المعنوية بما يتضمن ذلك من مفاهيم وقيم ورؤى وأساليب حياة وتشكيلات تجارية واقتصادية واجتماعية وأنماط إعلامية وتعليمية وفكرية وعلمية وتكنولوجية وفنية وقيمية. إلى جانب الهيمنة السياسية والاقتصادية بل التواجد العسكري الأجنبي المكثف - مدفوع الأجر - باسم حماية بعض البلاد العربية من بعضها الآخر. أو قواعد انطلاق ضد بعض الدول المسماة في المصطلح الأمريكي «الدول المارقة». هذا إلى جانب دعم إسرائيل. بحيث تصبح القوة المركزية الاقتصادية والتكنولوجية. فضلاً عن القوة العسكرية التوسعية في المنطقة بتواطؤ أمريكي عسكري وسياسي. وبتراخ عربي. إن لم يكن بتواطؤ معنوي أو عملي كذلك من جانب بعض الدول العربية. وذلك لإقامة الحلم الصهيوني الذي يتبناه المحافظون الأمريكيون الجدد من كبار محتكري صناعة الأسلحة وتجارة

النفط. هذا في الوقت الذي يتم فيه احتلال العراق عسكريا وسرقة وتبديد كنوزه التراثية والتاريخية، والبحث عن أسلحة دمار شامل غير موجودة بأسلحة دمار شامل حقيقية بقصد تجربتها وتطويرها. فضلا عن السيطرة على النفط العراقي النادر لتمويل خطة الهيمنة الشاملة على العالم. وفرض سياسات اقتصادية على البلاد العربية عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة التجارة الدولية.. هذه السياسات التي تضاعف من تبعية البلاد العربية وتوقف إمكانيات نموها المستمر ونواحيها القومي. أو على الأقل تناسقها وتكاملها اقتصاديا وجاريا كأضعف الإيمان.

ثقافة السلطة وسلطة الثقافة

ولهذا - بهذين البعدين الداخلي والخارجي - تسود المجتمعات العربية مع بدايات هذا القرن الحادي والعشرين ثقافة ثنائية توفيقية ملتبسة غير متوازنة. فضلا عن هشاشة وسطحية بنيتها المعنوية. فلا القديم التراثي الذاتي عميق الجذور في تأصيله المعرفي والقيمي والوجداني في ثقافتنا العربية عامة. اللهم إلا في بعض الاجتهادات المستنيرة الفكرية والعلمية ذات الطابع النخبوي. ولا الفاعل الخارجي له أسسه وركائزه الراسخة المستتبعة والتابعة في الوقت نفسه من الإبداع المجتمعي الذاتي. وإنما يمارس تأثيره السلبي في عرقلة التنمية الذاتية.

على أن هذه السمة العامة لا تنطبق على الجانب المعنوي أو

الفكري بل نتيبئها كذلك في السياسات والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية. ففي كل بلد عربي هناك مؤسسات للشورى أو للحياة النيابية. فضلا عن دساتير أو وثائق تنص على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والاجتهاد والإبداع. على أنها في مختلف جليانها مختلفة أو مختنقة أو محاصرة أو مراقبة أو محدودة أو معرضة دائما للمصادرة والقمع. إنها في أرفع مستوياتها المحققة مجرد ديمقراطية هايدباركية لا تتعدى مجالات مسورة محدودة ومحددة. وهذا مظهر آخر من مظاهر الثنائية بين إطلاق حرية السوق التجارية بلا حدود وتقييد الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان بلا حدود أيضا. فضلا عن العديد من الثنائيات الأخرى مثل الثنائية الاستيعالية بين الذكورة من ناحية والأنوثة من ناحية أخرى. بين هيمنة الرجل ودونية المرأة. ومثل التناقض بين الفكر والواقع. بين التنظير والتطبيق. بين ثقافة السلطة السائدة التي يمارسها وعاظ السلاطين وماسحو أجواخهم وأحذيتهم. والتبريريون والداعون إلى تجسير العلاقة بين المنقذين والأمير. وسلطة الثقافة الناقدة ذات الرؤية الإستراتيجية البعيدة التي تقاوم ما هو سائد مهيم من جامد متخلف مستغل تابع وتسعى للتغيير والتجديد والتحرير والتنوير والتجاوز المتصل. على أن هذه الثنائية بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة ليست ثنائية توفيقية أو توازنية. بل هي تعبير عن مستويات مختلفة عن التناقض والصراع المتحرك والحرك للمجتمع والصانع لحركة التاريخ والمتطلع إلى تحقيق قيم الحق والعدل والتقدم والجمال رغم ما تواجهه سلطة الثقافة من عنت وقمع وقهر إلى حد الاغتيال المادي والمعنوي. ولهذا فإن قضية الثقافة وتبينتها كسلطة

اجتماعية فاعلة لا تتحقق في ملكوت الذهن وحده أو بالتعبير
الفكري والأدبي والفني فحسب - على أهمية ذلك وضرورته -
وإنما تتحقق بالاصطدام بالواقع الموضوعي السائد نفسه. وذلك
بتوافر عاملين أساسيين: الأول هو التغيير التنموي الإنتاجي
التصنيعي الشامل المتكامل في جوانبه السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والتعليمية على مستوى كل بلد عربي
وعلى المستوى القومي العام مع مراعاته خصوصية كل بلد
عربي. أما العامل الثاني فهو المشاركة الشعبية الديمقراطية
خاصة قواها المنتجة والمبدعة ومجتمعاتها المدنية الثقافية
والسياسية ومختلف الهيئات المعبرة عن المصالح المجتمعية
الأساسية. مشاركته فعالة في مختلف جوانب الشأن العام.
إن الثقافة مشروع تنموي في الجوهري - كما سبق أن ذكرنا - ولا
سبيل إلى تحقيقه إلا من هذا المنطلق التنموي والديمقراطي.

طبيعة الأزمة العامة

إن بلادنا العربية تعاني أزمة تخلف وتبعية. أزمة معرفية وتنمية
أزمة نظم وأزمة حكم. أزمة علاقة جائرة مأساوية بين المجتمع
السياسي والمجتمع المدني. أزمة هيمنة خارجية استقلالية
استبدادية جشعة تتعرض لها مقدرات حياتنا ومنطلقاتنا
الاجتماعية والاقتصادية والثقافة والقومية بل مواطنتنا
واستقلالنا الذاتي وحررتنا فوق أرضنا. أليس من دواعي الحزني
القومي أن تكون بلادنا العربية هي الموقع الوحيد في عالم
اليوم الذي لا تزال تنجسد وتتواجد فوق بعض أراضيه ظاهرة
الاحتلال المباشر من قوى أجنبية بالغزو العسكري أو بالتراضي

والاتفاق؟ فضلا عن هذا، فلا تزال تدور فوق جزء عزيز من أراضي الأمة العربية أقصد فلسطين، حرب عدوانية استيطانية منذ أكثر من نصف قرن تشنها الحركة الصهيونية العالمية بتحالف فكري وعملي وسياسي وعسكري مع الطغمة الحاكمة الأمريكية وعلى رأسها المحافظون الجدد - إيديولوجيا - وشركات تجارة البترول وكبار تجار السلاح اقتصاديا!

إنها في النهاية أزمة افتقار أمننا العربية في أوطانها المختلفة، الرؤية القومية الاستراتيجية الشاملة لواقعنا وافتقارنا بالتالي القدرة على السيطرة الفاعلة على قوانين حركة هذا الواقع وتجديدها وتطويرها لمصلحتنا القومية في مواجهة هذه الأوضاع العالمية الراهنة، خاصة الهيمنة الأمريكية، ليس هذا إهدارا وإنكارا للعديد من الجهود والتضحيات والمنجزات في مختلف المجالات المعرفية والفكرية والاجتماعية والإنتاجية والأدبية والفنية التي أسهم وبسهم فيها المئات من الرموز العظيمة للثقافة العربية من نساء ورجال، وإنما أخذت عن الأبنية السائدة في فكرنا وواقعنا ومؤسساتنا الرسمية عامة، التعليمية والإعلامية والثقافية والسياسية والاجتماعية المتخلفة عن احتياجات وضرورات الحياة والتقدم لشعوبنا العربية.

الحلقة الرئيسية لتجاوز الأزمة

وهنا يبرز السؤال: ما السبيل إلى تجاوز هذه الأزمة؟ هل بأجهزة الدول العربية؟!

إن الدول العربية، بل في أغلب البلاد النامية عامة.. قد تضاعف - بل كاد أن يتوقف - دورها كدولة رفاهية، دولة إنتاج وخدمات. لقد انفتحت الحدود الجغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية أمام زحف القوى الرأسمالية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت لها قواعد عسكرية مستقرة في بعض البلاد العربية، فضلاً عن تدخلها السافر لفرض الديمقراطية في صيغتها الليبرالية، وتغيير مناهج التعليم باسم محاربة التعصب الديني والإرهاب، إلى جانب استمرار عدوانها على العراق وتواطؤها السياسي والعسكري مع الجرائم الإسرائيلية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني خروجاً في الحالتين على النخبة الدولية، ومع ذلك تقف الدول العربية موقف المشاركة العملية، أو التواطؤ السياسي والأيديولوجي، بل انتقلت بعض التصريحات الرسمية من القول بأن ١٠٠ x ١٠٠ من أوراق اللعبة في أيدي أمريكا ولهذا لا سبيل لمعاداتها، إلى القول الجديد الذي بصرح به أحد قادة الدول العربية «إن الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجيتنا».

ولهذا لا أمل في إمكانية تجاوز الأزمة العربية استناداً إلى الدول العربية في صورتها وجلباتها المختلفة، ليس معنى هذا أن نتخلى عن الدولة وأجهزتها أو أن نضعفها كنظام، فهذا كما ذكرنا ما تسعى إليه وخلفه سياسة الهيمنة الأمريكية بالفعل.

فهل نستطيع أن نتجاوز الأزمة بتنشيط الجماعات

والتشكيلات المدنية. أي السعي إلى البناء الجديد من أسفل في نسيج العلاقات الاجتماعية؟ هذا هو بغير شك الطريق الصحيح والصحي.

ولكن.. هذه الجماعات والتشكيلات المدنية من نقابات مهنية وأحزاب سياسية وأحاديث وجمعيات وهيئات وروابط مختلفة لا تزال تعاني في أغلب بلداننا العربية من ضيق مساحة حركتها وأنشطتها. إنها تكاد تكون محصورة في مقارها أو في مجالاتها العملية ولا يتاح لها النشاط الاجتماعي والسياسي خاصة خارج المقار في سرائرها أو مسيرات أو تظاهرات شعبية. أي أنها تفتقد حرية العمل الجماهيري تعبيراً عن مواقفها من سياسات الدولة أو مشروعاتها. وحشداً للوعي الجماهيري حولها.

هل قضية الحرية وبالتالي الديمقراطية هما إذن الحلقة الرئيسية والمدخل الأساسي لتحقيق التغيير المنشود؟ إن الدعوة إلى توسيع أفاق الحرية والديمقراطية هي الأهرجة التي تتغنى بها وتسعى لتحقيقها مختلف الاتجاهات والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل هي دعوة تستغلها وتبناها شكلياً الهيمنة الأمريكية وتتخذها بطاقة عبورها إلى قلب المجتمعات العربية لا للقضاء على الإرهاب - كما تزعم - وإنما لتسييد قانون السوق الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية بما يحقق السيطرة والاحتكارية للشركات الأمريكية وما يتيح هيكلية هذه المجتمعات العربية وتشكيلها حسب المصالح الأمريكية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً.

لاشك في أن الحرية وتجسيدها الاجتماعي في الديمقراطية هي جوهر إنسانية الإنسان فردا ومجتمعاً وعلاقات إنسانية ودولية. وتختلف دلالتها باختلاف الملايسات التاريخية والاقتصادية. فهي لم تعد «ديس كراتس» اليونانية «أي حكم الشعب» التي تحرم العبيد والمرأة والرجل الفقير العادي من الاشتراك في الانتخابات. وليست هي مجرد «دعه يعمل دعه يمر» في المرحلة الأولى لنشأة البروجوازية وهي تغزو المعازل الإقطاعية المغلقة. على أنها لا تتمثل كذلك في سيادة حرية السوق وحرية الاستغلال والاحتلال وغزو البلدان الأخرى وفرض هيمنة عرقية أو دينية أو طبقية أو هيمنة دولية وسيادة فلسفة فردية مطلقة أو براجماتية خالصة. إن الحرية والديمقراطية في عصرنا الراهن لا تنعزل أو تتعالى عما يهدد هذا العصر من أخطار نووية وبيئية. وما تتعرض له مجتمعاتنا الإنسانية عن أمراض ومجاعات ونصح واستغلال وتبعية واستعمار وعنصرية وصهيونية. وما تعسى إليه بعض القوى الدولية وعلى رأسها الأمريكية إلى فرض سيطرتها المعلوماتية والاتصالية والأيدولوجية والدولارية على العالم أجمع وتنميته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لمصلحتها. إن الحرية والديمقراطية تكتمل لدالتهما وتختبران لا في ملكوت الذهن وحده. وإنما بالضرورة في ملكوت الواقع كذلك. وأساساً في ملكوت الفعل العقلاني المناضل والفعل التغييري المبدع في مختلف المستويات الفردية والمجتمعية والإنسانية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالحرية والديمقراطية ليستا مجرد وسيلة أو مجرد غاية. بل هما

ضرورة متصلة متنامية ومعنى حي مبدع للإنسانية الإنسان. ولهذا ترتبط مقولتنا الحرية والديمقراطية ارتباطاً حميماً بالتنمية الشاملة في أبعادها وجلياتها المختلفة، المعبرة عن الاحتياجات الأساسية للإنسان.

وهكذا تصبح - بحق - الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة الفردية والقومية والإنسانية هي الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود.

ولكن.. من هي السلطة وأين.. القدرة على الإمساك بهذه الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود؟!

المثقفون العضويون وقوى التغيير الثورية

الإ أنها في تقديرى سلطة الثقافة أولاً، أي سلطة الوعي الموضوعى المناضل المبدع. إنها هذه السلطة التي بينها المثقفون الواعون من مختلف قوى الإنتاج والمعرفة ومنظمات المجتمع المدني ويطورونها بحسب الملائمات الخاصة لواقعنا العربى في تعدد ساحاته وخصوصياته. وعندما أقول بينها المثقفون فلسست أقصد مثقف المهنة أو المثقف المتخصص فحسب. وإنما أقصد أساساً المثقفين بالمعنى الشامل للثقافة. المثقفين المدركين للشرط الاجتماعى والمهمومين بالشأن العام والخريصين على التغيير والتجديد والمدركين فى الوقت نفسه لحقائق المنجزات العلمية والتكنولوجية والمعرفية ولعلاقات القوى السياسية المختلفة والمتناقضة

في العالم. إنهم المثقفون العضويون الذين يمثلون بثقافتهم القوى الثورية التغييرية في عصرنا الراهن. لست بهذا أصادر على دور الأحزاب السياسية المختلفة خاصة الأحزاب القومية والديمقراطية واليسارية والاشتراكية والشيوعية في القيام بدور التوعية والفعل التنويري والتغييرى أيضا. فضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني الذي ينبغي أن تتسع وتعمق وتصبح لها فاعليتها في توسيع آفاق الحرية والديمقراطية وفي التغيير الاجتماعي الشامل. لست أصادر على هذه القوى والفاعليات جميعا الذي يعد المثقفون جزءا عضويا في تشكيلاتها المتنوعة. كما أنني لست أقلل من حيث المبدأ من الدور الأساسي للدولة الوطنية العربية وبضرورة دعمها وتطويرها ديمقراطيا ومساهمة إنتاجيا وخدماتيا..

على أنى أرى في الإطار الخاص بأوضاعنا العربية وعصرنا الراهن للدور الإنتاجي للثقافة فيه. أنه من الضروري أن يصبح للمثقفين العرب دور متميز خاص في بلانا العربية إلى جانب هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى وفي تفاعل معها. ولهذا اقترحت منذ سنوات. وما زلت أقترح تشكيل جبهة عربية للمثقفين العرب تضم مختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية وكفاءاتهم العلمية والعملية على نحو ديمقراطي. للمساهمة في اقتراح صياغة عقد اجتماعي جديد يكون مرجعيتنا القومية في هذه المرحلة المأزومة والمهزومة في واقعنا وتاريخنا العربي. فالدساتير في أغلب البلاد العربية إما غير موجودة أو مغيبة بقوانين تقيدتها أو تنفيها. أما مرجعيتنا القومية المعلنة فهي كلمات

وشعارات تتناقض في التطبيق أو تتلون بتلون الأوضاع والمصالح وعلاقات القوى الدولية عامة والأمريكية خاصة.

كما اقترحت أن تقوم هذه الجبهة، أو أي شكل آخر يتخذه المثقفون لتفعيل دورهم، بوضع مشروع تنموي إنتاجي عقلاني علمي ديمقراطي شامل لآمتنا العربية، يراعى ما بين مجتمعاتها من تباين في الظروف وتفاوت في المستويات، أقصد - كما سبق أن ذكرت - وضع مشروع قومي عملي يقدم بدائل وحلولاً للقضايا والمشاكل القومية المختلفة لا مجرد شعارات مجردة تعبوية على أن تشارك مختلف القوى المنتجة والمبدعة والحية في المجتمعات العربية في مناقشته وأغناثه والسعي بل النضال من أجل تبنيه وتنفيذه والحرص على تجديده بتجديد الأوضاع والضرورات.

كما اقترحت السعي إلى تشكيل جامعة للشعوب العربية في نواز مع جامعة الدولة العربية ولا أقول في مواجهتها، تمثل كذلك مختلف القوى السياسية والنقابية والأنشطة الثقافية والهيئات الأساسية في المجتمع المدني لتعبر عن الصوت الشعبي العربي في معالجة مختلف القضايا العربية والعالمية وتكون عمقا شعبيا لجامعة الدول العربية التي تهيم عليها النظم الرسمية وتكاد جهضها ويكتمل هذان المقترجان بالدعوة إلى المشاركة العملية مع مختلف القوى القومية والديمقراطية والتقدمية التي تمثل مختلف شعوب العالم تمثيلا ديمقراطيا، هذه القوى التي تتجمع وتتوحد وتعمل من أجل بناء عولة إنسانية ديمقراطية بديلة

في مواجهة هذه العولة الأمريكية الرأسمالية التي تسعى إلى الهيمنة على حضارة العصر. وتواصل اليوم مشروعاتها العدوانية والتوسعية وإهدارها المشروعات الدولية. لقد تأسست في القاهرة مؤخرا جماعة تتبنى شعار العولة البديلة. وحيدا لو تشكلت جماعات ماثلة في كل بلد عربي ليتألف منها جبهة العولة البديلة العربية التي خرص على تنسيق عملها مع العمل الشعبي العالمي. وحيدا لو تم هذا كذلك بالنسبة لجبهة المثقفين التي تسعى لتشكيلها في مصر وبالنسبة لجامعة الشعوب العربية. فهذا تتحقق وحدة العمل والنضال العربي في تناسق مع العمل والنضال الإنساني.

لست بهذه المقترحات أقدم صياغات نهائية لإمكانات لتجاوز تخلفنا وتمزقنا القومي وتبعيتنا في تضامن مع مختلف القوى الواعية والمتقدمة في بلادنا العربية وفي العالم. وإنما أطرح رؤى ومقترحات لعلها أن تفجر بالحوار المجتمعي والقومي والثقافي. وربما ببعض الممارسات والمبادرات العملية. إمكانات وأفاقا أكثر غنى ووعيا وفاعلية...

الهوامش

- (١) استفتدت في هذا المقال بفقرات عديدة من بعض كتابات سابقة لي مع بعض التعديلات حول هذا الموضوع مثل كتاب «الفكر العربي بين الخصوصية والكونية» مقدمة الكتاب خاصة (ص٧) دار المستقبل العربي. طبعة أولى ١٩٩٦. ومثل كتاب «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» من مقال لي في الكتاب بعنوان «حضارة واحدة وثقافات متعددة: مقارنة نظرية عامة» صدر عن منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية يضم أوراقا ومداخلات المؤتمر الدولي الذي عقده حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات في القاهرة في المدة بين ١٠-١٢ أبريل ١٩٩٧. فضلا عن استفادتي بمقال لي نشرته مجلة «النص الجديد» بعنوان «الثقافة والعولمة» ص٩-١٥ العدد الثامن: ديسمبر ١٩٩٨. قبرص.
- (٢) كارل ماركس وفريدريك إنجلز: البيان الشيوعي: ترجمة: العقيف الأخضر الطبعة الأولى المصرية ١٩٩٨. الناشر: دار الثقافة الجديدة القاهرة ص٢٣-٢٤.
- (٣) رودا كوففا: بصدد مؤلف لينين «الإمبريالية. أعلى مراحل الرأسمالية». ص١٠٨ دار التقدم - موسكو ١٩٨٧.
- (٤) المرجع السابق ص٣٠ وما بعدها.

- (٥) لينين: «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» ص١٣٢ وما بعدها. دار التقدم موسكو ١٩٧٠.
- (٦) المرجع السابق ص١٤٠.
- (٧) المرجع السابق ص١٤١.
- (٨) المرجع السابق ص١٧١.
- (٩) د. فؤاد مرسى: «الرأسمالية تجدد نفسها» - ص١٥١. عالم المعرفة الكويت ١٩٩٠.
- (١٠) المرجع السابق. مقدمة الكتاب ٧-١٠.
- (١١) المرجع السابق ص١٦.
- (١٢) المرجع السابق ص١٢.
- (١٣) المرجع السابق ص٧٨.
- (١٤) المرجع السابق ص١٠٥.
- (١٥) المرجع السابق ص١٥٣.
- (١٦) المرجع السابق ص١٥٣.
- (١٧) المرجع السابق ص١٥٤.
- (١٨) المرجع والوضع نفسه.
- (١٩) المرجع والوضع نفسه.
- (٢٠) المرجع السابق ص٤٧٨ - ص٤٨٠ بتصرف.
- (٢١) المرجع السابق ص٤٨٠ - ٤٨١.
- (٢٢) «الفكر العربي بين الخصوصية والقومية». مذكور في الهامش (١).
- (٢٣) د. إسماعيل صبري: أوراق مصر (٢٠٢٠) توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ص٧ منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط القاهرة. العدد رقم (٣) يناير ١٩٩٩.
- (٢٤) المرجع السابق ص ٥٩.

- (٢٥) المرجع السابق ص ٨٩.
- (٢٦) The alliance's Strategic Concept.(North Atlantic Council Meeting In Washington on 23 rd-24 th April 1999) press Release.
- (٢٧) أوراق (٢٠٢٠) ص٧٧-٧٨.
- (٢٨) المرجع السابق ص٧٦.
- (٢٩) المرجع السابق ص٦٩.
- (٣٠) د. محمد نور الدين: الشركات دولية النشاط والتقسيم الدولي للعمل ص٨٧ في «قضايا التنمية» مركز دراسات وبحوث الدول النامية العدد ١٢ عام ١٩٩٨ القاهرة.
- (٣١) أوراق (٢٠٢٠) ص٨٧.
- (٣٢) المرجع السابق ص٨٩.
- (٣٣) المرجع السابق والوضع نفسه.
- (٣٤) المرجع السابق والوضع نفسه.
- (٣٥) د. نصر محمد عارف. مقال عن أزمة كوسوفا: جريدة الأهرام في ٢ يونيو ١٩٩٩.
- (٣٦) أوراق (٢٠٢٠) ص٨٩-٩٢.
- (٣٧) اد. عبد السلام المسدي: العولة والعولة المضادة: كتاب سطور (٦) يناير ١٩٩٩.
- (٣٨) أوراق (٢٠٢٠) ص٧٦.
- (٣٩) د. سمير أمين: «مناخ العصر- رؤية نقدية». مقال «الثابت والمتغير في الفكر الاقتصادي المهيمن» ص٢٠-٢١. سينا للنشر. مؤسسة الانتشار العربي ١٩٩٩.
- (٤٠) المرجع السابق ص٢١.
- (٤١) المرجع السابق ص٢٤-٢٥.

- (٤٢) المرجع السابق ص٤٤٢.
(٤٣) المرجع السابق ص٢٧٥.
(٤٤) المرجع السابق ص٢٨٨.
(٤٥) المرجع السابق ص٣٠٠.
(٤٦) المرجع الوضع السابق.
(٤٧) المرجع السابق ص٨٣.
(٤٨) العولة والعولة المضادة: مرجع سابق ص٣٢٠.
(٤٩) أ. سيد ياسين. بصعب الاختيار بين دراسته العديدة ولهذا أكتفى بالإشارة إلى كتابه: «الأمن العربي والمستقبل العربي: دار المستقبل العربي. القاهرة ١٩٩٨ ومقال «الطريق الثالث» أيديولوجية سياسية جديدة» مجلة السياسة الدولية: ١٩٩٩.
(٥٠) المرجع السابق «الطريق الثالث» ص٧٢٠.
(٥١) جريدة «الحياة». عدد ٢٧ مايو ١٩٩٩ لندن.
(٥٢) «الإسلام والعولة» الدار القومية العربية. إشراف الأستاذ محمد إبراهيم مبروك ١٩٩٩.
(٥٣) المرجع السابق ص٨٩.
(٥٤) المرجع السابق ص٨٥-٨٤.
(٥٥) المرجع السابق ص١٠١.
(٥٦) المرجع السابق ص١٠٢.
(٥٧) المرجع والوضع نفسه.
(٥٨) المرجع السابق ص١٠٣.
(٥٩) المرجع السابق ص١٠٤.
(٦٠) المرجع السابق ص١٠٥.
(٦١) المرجع السابق ص١٠٨.

- (٦٢) المرجع السابق ص١٠٩
(٦٣) المرجع السابق ص١١١
(٦٤) مجلة الطريق اللبنانية: السنة ٥٧ عام ١٩٩٨ مقال
العولة للدكتور عصام الخفاجي هامش ص٩٤.
(٦٥) «الإسلام والعولة» ١٦٥ - ١٦٦
(٦٦) المرجع السابق ص١٤٨
(٦٧) المرجع السابق ص١٥٠
(٦٨) المرجع السابق ص١٦٨
(٦٩) المرجع السابق ص١١٨
(٧٠) المرجع السابق ص١١٩
(٧١) المرجع السابق ص١٢٣
(٧٢) المرجع السابق ص١٢٠
(٧٣) أد محمد عابد الجابري: العولة والهوية الثقافية: عشر
أطروحات ص١٤- ٢٢٠. مجلة المستقبل العربي: (٢) ١٩٩٨.
(٧٤) راجع هامش (١) وتكاد الفقرات التالية حتى نهاية المقال
أن تكون طبق الأصل ما جاء في مقالي عن «الثقافة والعولة»
السابق الإشارة إليه في هامش (١) مع بعض التعديلات وبعض
الإضافات.